تقرير مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2022

LADE

الجمعية اللبنانية من أجل
ديمقراطية الانتخابات

من منظور جندري

lade.org.lb

تمّ إعداد هذا التقرير بدعم ماليّ من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتعاون الألماني، وبدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إنّ الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس المواقف الرسمية للاتحاد الأوروبي أو حكومة الولايات المتحدة أو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو التعاون الألماني أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تقرير مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2022 من منظور جندري

عمل مشترك:

عبير شبارو
خبيرة في قضايا المساواة بين الجنسين

دايانا البابا
منسقة مشاريع أولى

المحامية جودي فتفت
منسقة مراقبين طويلي الأمد

يهم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ""لادي"" إحاطة القراء علمًا بأنها لم تستخدم التأنيث في التقرير لضرورات تتعلّق بصياغة النص وكتابته، إضافةً إلى عدم مرونة اللغة العربية بين التذكير والتأنيث، ولوجود صعوبة لدى البعض في القراءة عند استخدام اللغة الجندرية، غير أنها تؤكد إيمانها المطلق والداعم للمساواة الجندرية في نصوصها وتقاريرها المنتجة كافة وفي مضمون مطالبها والقضايا التي تدافع عنها.

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 6

المقدمة 8

منهجية البحث 9

الفصل الأول: الخلفية 10

الإطار الاجتماعي والسياسي 11

الإطار الدستوري والقانوني 13

القانون الانتخابي 13

الإعلام 14

هيئة الإشراف على الانتخابات 14

الفصل الثاني: نتائج الرصد 17

استطلاع رأي الناخبات اللبنانيات 18

الفصل الثالث: منظور المرشحات للانتخابات النيابية 2022 25

القسم الأول: معلومات ديموغرافية حول المرشحات 27

القسم الثاني: الخبرة والعمل السياسي 28

القسم الثالث: العوامل المشجعة على الترشح 29

القسم الرابع: أبرز العوائق التي واجهتها المرشحات 30

القسم الخامس: أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المرشحات والناشطات خلال الانتخابات 41

الفصل الرابع: نتائج استبيان الأحزاب 45

التنظيم الداخلي للحزب وهيكله وانعكاساته على المرأة 46

السياسات الداخلية 48

القيادة والترشح 49

استراتيجيات الحملة 49

دعم المرشحات 50

مشاكل أثناء فترة الحملة الانتخابية 51

قائمة المحتويات

الفصل الخامس: تجربة مراقبات "لادي" في مراقبة العملية الانتخابية 53

الفصل السادس: التوصيات 55

على المستوى القانوني 56

على مستوى هيئة الإشراف على الانتخابات 57

على مستوى المرشحات 57

على مستوى الأحزاب 57

على المستوى الإعلامي 57

مدونة لقواعد السلوك تمت تلاوتها على المرشحات قبل استطلاعهن 58

كتاب إلى هيئة الإشراف على الانتخابات 59

استطلاع عمل المديرية العامة للشؤون السياسية حول النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية 60

المراكز التي تم استطلاع آراء الناخبات فيها 61

ملخص تنفيذي

تُعدّ مشاركة المرأة السياسية من أهم مظاهر تحقيق العدالة والديمقراطية، ويساهم وصولها إلى مجلس النواب في الدفع بقضايا المرأة وإقرارها، مما يعزز حقوق الإنسان والديمقراطية ويساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وربطاً بأهداف الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في تعزيز الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص، أعدت الجمعية تقريرها لعام 2022 المتعلق بمراقبة الانتخابات النيابية من منظور جندري من أجل تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها السياسية من خلال الإضاءة على ما تواجهه من عقبات وثغرات وفهم المعوقات والتحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تحد من وصولها إلى الندوة البرلمانية، عبر تقييم مشاركة الناخبات والمرشحات والأحزاب السياسية في العملية الانتخابية. وكانت الجمعية قد أعدت التقرير الأول المتعلق بمراقبة الانتخابات النيابية من منظور بعد الانتخابات النيابية عام 2018.

ومن خلال الرصد والتوثيق، تبين للجمعية وجود خلل كبير على صعيد التمثيل السياسي للمرأة في لبنان، يتجلى بوضوح من خلال ضعف التمثيل النسائي الحالي، حيث لم تنجح بالوصول إلى البرلمان إلا ثماني نساء فقط، مما يبرهن أن المشكلة تتعدى كونها مشكلة عددية، بل هي مشكلة تنسحب على قانون الانتخابات وقوانين تمييزية عدة أخرى، إضافةً إلى تحديات جمة تتعلق بالحياة الاجتماعية والسياسية في لبنان. كما أن عدد المرشحات بالمطلق لم يشكّل أي تقدم يذكر في انتخابات العام 2022. فبعد أن كان العدد 86 من أصل 597 في انتخابات العام 2018، أي 14.41%، بلغ 118 مرشحة من أصل 718 في العام 2022، أي 16.43%، بزيادة 2.02% فقط.

من الناحية الجندرية، تظهر الأرقام ترشيح 118 امرأة تمكنّ من الانضواء في لوائح، أي ما نسبته 16.43% من مجموع المرشحين، بينما كان عدد المرشحات اللواتي انتظمن ضمن لوائح في الانتخابات النيابية السابقة 86 فقط. يختلف عدد المرشحات بشكل كبير بين دائرة وأخرى، إذ تبين وجود مرشحات في كل الدوائر الانتخابية الكبرى باستثناء دائرة الجنوب الثالثة، بحيث بلغ مثلاً عدد المرشحات في دائرة بيروت الثانية 23 مرشحة، في حين انخفض هذا العدد كثيراً في دائرة الجنوب الأولى (ثلاث مرشحات) والبقاع الثالثة (مرشحتان). وقد ضمت 65 لائحة مرشحات، أي ما نسبته 10.63% فقط من مجموع اللوائح المسجلة.

يظهر هذا التقرير صعوبات ومعوقات جمة لا تزال تواجه المرأة في السياسة، فانتخابات 2022 تميزت بخروقات فادحة وضغوط على كافة المستويات (عائلياً واجتماعياً وسياسياً). كما تشير الجمعية إلى أن في الانتخابات النيابية للعام 2022، لا تزال المرأة المرشحة في لبنان عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، من دون اتخاذ أي اجراءات وقائية للحماية من قبل السلطات المختصة أم إجراءات عقابية تجاه المعتدين.

أيضاً، وللدورة الثانية على التوالي، تعاني المرأة المرشحة من ضعف في الموارد المالية والإدارية واللوجستية المتعلقة بالحملات الانتخابية، مما يتطلب جهوداً استثنائية على المستوى التشريعي والرقابي والاجتماعي من أجل تأمين فرص أفضل لنساء لبنان.

فعلى المستوى التشريعي مثلاً، تطالب الجمعية مجلس النواب المنتخب بتعديل قانون 44/2017 وإقرار كوتا نسائية في تأليف اللوائح بنسبة 50% كتدبير موقت لضمان حصول المرشحات على فرص متساوية مع المرشحين الرجال مع اعتماد نظام zebra على اللوائح بحيث يتم ترتيب المرشحين والمرشحات في اللوائح الانتخابية على طريقة التناوب بين رجل/امرأة أو امرأة/رجل وإلغاء الصوت التفضيلي، أو اعتماد كوتا نسائية مقاعد محجوزة بنسبة 33% عملاً باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). كما تطالب الجمعية بتعديل المادتين 61 و45 المتعلقتين برسم الترشح والإنفاق الانتخابي، بالإضافة إلى وجوب إنشاء مراكز اقتراع كبرى (ميغاسنتر) من أجل تسهيل اقتراع النساء وذوي الإعاقة والمرأة الحامل. وأخيراً وليس آخراً، تذكّر الجمعية بأهمية إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، والسماح للمرأة اللبنانية بإعطاء الجنسية لأولادها وزوجها أسوةً بالرجل اللبناني.

كما تضع الجمعية بين أيديكم/ن سلسلة توصيات على مستوى هيئة الإشراف على الانتخابات، أو على مستوى الأحزاب والإعلام اللبناني، والتي تشكّل خارطة طريق من أجل حسن التمثيل النسائي وعدالتهن في لبنان.

المقدمة

راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ("لادي") الانتخابات النيابية 2022 من منظور جندري. فمن خلال 15 مراقبة اعتُمِدن كنقاط ارتكاز جندري، بالإضافة إلى خبيرة في الشؤون الجندرية، جرى رصد التحديات الأساسية المسجلة وتوثيقها فيما يتعلق بمشاركة النساء وتمثيلهن في العملية الانتخابية للعام 2022، بالإضافة إلى تحديد العناصر المختلفة التي تؤثر على المشاركة السياسية المتساوية للمرأة وتقييمها، والتركيز على تجارب المرشحات والناخبات والأحزاب والإدارة الانتخابية في الانتخابات النيابية التي جرت في أيار 2022.

يتناول التقرير نتائج عملية الرصد والمراقبة الجندرية للانتخابات، وتوثيق تجارب النساء في العملية الانتخابية، سواء أكن مرشحات أو ناخبات أو عضوات وناشطات في الأحزاب أو عاملات في الإدارة الانتخابية أو مراقبات.

تمحورت المقابلات مع 88 مرشحة حول تجاربهن في انتخابات 2022 والوقوف على ما رأينه من تحديات وضغوطات منذ إعلان الترشح، وتحديات تشكيل اللوائح والقيام بالحملة الانتخابية، والمشاكل التي واجهتهن يوم الاقتراع.

كما يتطرق هذا التقرير إلى التحديات التي تواجه الناخبات وتؤثر على قراراتهن بالاقتراع، والتحديات التي تواجههن في الوصول إلى مراكز الاقتراع، إضافةً إلى ممارسات الأحزاب على صعيد ترشيح النساء (الحزبيات وغير الحزبيات) على لوائحها وإدراجها ضمن أجندتها السياسية، كما دور الإعلام في التمكين السياسي للمرأة.

تلعب إدارة الانتخابات والهيئة المشرفة عليها دوراً بارزاً لضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وشرعيتها. وقد تطرق التقرير إلى كيفية إدماج النوع الاجتماعي من أجل تمكين النساء في هذه العملية في هذه الإدارات.

وخلص التقرير إلى توصيات على مستويات عدة من أجل تعزيز تمثيل المرأة في المراكز المنتخبة خاصةً وفي المشاركة السياسية عامةً.

منهجية البحث

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على التجارب الانتخابية للمرشحات والناخبات والضغط على أصحاب القرار باتجاه تحسين واقع المشاركة السياسية للنساء وإدراجها ضمن أجندة الفاعلين والأحزاب السياسية وتأمين الحماية القانونية لمنهجية البحث.

تضمّنت المنهجية أدوات نوعية وكمية لجمع البيانات. تساعد الأولى في فهم التحديات الرسمية وغير الرسمية التي تواجه النساء لدى المشاركة في العملية الانتخابية، وتشمل التحديات الهيكلية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. أما أدوات البيانات الكمية فتساعد في توصيف هذه المعطيات بشكل مرئي.

وشملت الأدوات النوعية:

1. مراجعة مكتبية للدراسات والتقارير والمقالات وللإطار القانوني وشملت تحليل إطار العمل القانوني (القوانين والسياسات الوطنية - الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الجمهورية اللبنانية)، وتحليل نتائج الانتخابات النيابية لعام 2022 وتقارير الرصد الصادرة عن "لادي".
2. المراقبة المؤسسية، بما في ذلك التحليل الشامل لفعالية المؤسسات التالية (ما قبل الانتخابات وفي خلالها وما بعدها) لجهة التدابير التي اتخذتها (أو لم تتخذها) لتعزيز مشاركة النساء: هيئة الإشراف على الانتخابات - الأحزاب السياسية - وسائل الاعلام.

   ومن أجل مراقبة الانتخابات من منظور جندري، جرى تعميم القضايا الجندرية في عمل المنظمة، بطريقة تجعل جميع المراقبين مسؤولين عن تقييم كيفية تأثير الانتخابات على الرجال والنساء. كما عُيّن فريق من 15 مراقبة ممن تلقّين تدريباً على القضايا الجندرية والحقوق الانتخابية للمرأة، وذلك بمعدل نقطة ارتكاز جندري لكل دائرة انتخابية.

   وعملت فرق المراقبة على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن العملية الانتخابية من خلال مقابلات مع المرشحات والناخبات ومن خلال المراقبة الطويلة والقصيرة الأجل، كل مراقبة في نطاق دائرتها.
3. التحليل النقدي والتوثيق: تحليل النظام الانتخابي والبيئة الانتخابية من خلال تجارب النساء وباعتماد منظور العدالة الجندرية[1].
4. التوصيات: في الختام، ترفع الجمعية عددًا من التوصيات لمعالجة أوجه القصور المبيّنة في التقرير.

وشملت الأدوات الكمية:

الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية فيما خص انتخابات 2022.

تقارير وإحصاءات الرصد التي جمعها مراقبو/ات "لادي" خلال يوم الانتخابات ومن خلال المقابلات خلال فترة الحملة الانتخابية وبعد صدور النتائج.

الأرقام المتوفرة من خلال الاستعراض المكتبي والبحثي حول مشاركة النساء السياسية والاقتصادية في لبنان.

تهدف هذه المنهجية إلى تقييم العملية الانتخابية من منظور جندري وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحرجة التي قد تتعرض فيها المرأة للحرمان من تمكينها من ممارسة حقوقها، كحوادث العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات وغيرها من الممارسات.

[1] هي العدالة في التعامل مع كلٍّ من الرجال والنساء بناء على الاحترام الكامل لاحتياجاتهم، ويتضمن ذلك تعاملات عادلة أو تعاملات مختلفة لكنها تعتمد على المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص.

الفصل الأول

الخلفية

الإطار الاجتماعي والسياسي

منذ الاستقلال والنساء اللبنانيات في الخطوط الأمامية لجميع نقاط التحول الوطنية، وقد كنّ في الخطوط الأمامية لانتفاضة 17 تشرين الأول 2019 والتظاهرات التي اندلعت بعد انفجار 4 آب 2020. ومع ذلك، ظل هذا الحضور محدوداً وظرفياً ولم يتجذر في ممارسة السياسة اللبنانية، حيث تم تنميط المرأة وتهميشها وعرقلتها في المشاركة السياسية النشطة في المناصب القيادية. وغُيّبت النساء قسراً عن طاولات الحوار المتكررة ولم يشاركن في إبرام أية اتفاقية سياسية[2].

تعيش النساء اللبنانيات في ظل منظومة بطريركية طائفية أبوية نخبوية متجذرة تاريخياً، وتملي الثقافة والعادات والتقاليد أدواراً جندرية تهمش المرأة وتضعها في قوالب وأعمال نمطية وتحصرها في الحيز الخاص، مستبعدةً إياها عن الحيز العام. وعندما تحاول المرأة كسر هذه الصورة، تُواجَه بأنواع من العنف من أفراد العائلة والمجتمع ومن حراس الهيكل البطريركي في محاولة لإسكاتها وإعادتها إلى أدوارها الإنجابية والرعائية. ويظهر مدى التمييز ضد المرأة من خلال الكم من القوانين المجحفة في حقها[3] والتي لم يعمد البرلمان اللبناني إلى تعديلها بالرغم من المطالبات المتكررة من الحركة النسوية. فالمرأة اللبنانية محرومة من نقل جنسيتها إلى أبنائها وزوجها على عكس الرجل اللبناني. وقوانين الأحوال الشخصية لا تميز بين الرجال والنساء فقط، إنما تميّز بين النساء من مختلف الطوائف والمذاهب فيما خص سن الزواج، الحضانة، النفقة، الطلاق، الميراث...

وبسبب قوانين الأحوال الشخصية[4]، يُنقَل سجل المرأة المتزوجة إلى سجل زوجها وتُشطب من سجلات عائلتها وبالتالي تُمنع من التصويت في منطقتها الأساسية، ولهذا تأثير سياسي عليها في حال اختارت الترشح في منطقتها. وقد لحظ المشرع التمييز ضد المرأة في الانتخابات البلدية حيث كانت تُمنع من الترشح والتصويت في بلدتها الأصلية، وقد أقر مجلس النواب قانوناً يسمح للمرأة بالترشح في بلدتها الأم وأبقى على التصويت حيث سجل القيد، وبذلك حيث أُدرجت على لوائح الناخبين[5].

وعليه، يحتل لبنان المركز 119 من 146 دولة على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للمساواة الجندرية للعام 2022. [6]

بالرغم من تدني مستوى الأمية وارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث مقابل الذكور[7]، لا تزال القوى العاملة النسائية بعيدة عن المعدل العالمي، وهو ما ينعكس سلباً على التمكين الاقتصادي للمرأة ووصولها إلى الموارد وتحقيق استقلالها المادي، كما على مساهمتها في التنمية المستدامة.

يؤثّر عدم استقلال المرأة المالي وارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية على تدني مشاركتها السياسية. وبالرغم من بعض الإصلاحات القانونية في مجال العمل، لا يزال سوق العمل يتسم بالفصل المهني القوي، وتستمر الفجوة

---

[2] Sfeir, M. (2019, August). The role of Lebanese women in consolidating peace during the civil war. The Peace Building in Lebanon, 22. https://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/CrisisPreventionRecovery/SupplementArticles/22/PEACE%20BUILDING%2022%20H%20ENG%20p04.pdf

[3] صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا). (2019).عدالة النوع الاجتماعي والقانون في منطقة الدول العربية: لبنان.
https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Chart.19.Ar__4.pdf

[4] قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية (1951). http://77.42.251.205/LawView.aspx?opt=view&LawID=197742

[5] تعديل القانون رقم 665 تاريخ 29/12/1997 الذي عدل المرسوم الاشتراعي رقم 118 تاريخ 30/6/1977 (قانون البلديات).
http://www.legiliban.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=274019

[6] World Economic Forum. (2022, July). Global Gender Gap Report 2022. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf

[7] Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU). (2020). Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon
http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf

في العمل والأجور بين الجنسين. وبالرغم من أن النساء يتخرجن بمستويات أعلى من الرجال من الجامعات، ساهمت الأزمة الاقتصادية في انخفاض النشاط الاقتصادي المتدني أصلاً. في "مسح القوى العاملة في لبنان" الذي أجري أخيراً، وجدت الإدارة المركزية للإحصاء في لبنان ومنظمة العمل الدولية[8] أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية انخفض إلى 22.2%، بينما ارتفع معدل البطالة بين الإناث إلى 32.7%. كما أن 27% من النساء العاملات يُعتبرن عاملات بأجور منخفضة. هذا وسجلت الحصة الإجمالية للنساء في المناصب الإدارية انخفاضاً بنحو نقطتين مئويتين من 28.9% في فترة 2018 و2019، إلى 26.7% في كانون الثاني 2022.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، تعاني المرأة من ارتفاع معدلات الفقر والتبعية المالية، ما يؤثر مباشرةً على استقلالها وحريتها ومشاركتها في الحياة العامة، وخاصةً السياسية.

تساهم المرأة في لبنان بشكل نشط في العمل الاجتماعي من خلال الجمعيات والمؤسسات المدنية بشكل يفوق مشاركتها في الحياة السياسية الحزبية. يعود ذلك إلى مرونة العمل المدني الذي يراعي احتياجات النساء، وخاصةً موضوع التوازن بين أوقات العمل والحياة العائلية، أكثر من العمل الحزبي الذي لا يزال ذكورياً في طبيعته، وقد انعكس ذلك على مشاركة المرأة وخبرتها في العمل السياسي بحيث نرى غالبية العمل السياسي محصورة بالرجل داخل الحزب رغم وجود نساء[9].

في العام 1953، حصلت المرأة اللبنانية على الحق بالترشح والاقتراع في الانتخابات النيابية، لكن المرأة لم تدخل البرلمان حتى العام 1963 حين ورثت ميرنا البستاني مقعد والدها في انتخابات فازت بها بالتزكية، لتفتتح مسيرة الوراثة السياسية للنساء اللبنانيات، في ظاهرة وُصفت بظاهرة "النساء المتشحات بالسواد".

بلغ عدد النائبات اللبنانيات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا 19 امرأة فقط، إذ تكرر انتخاب 7 نساء أكثر من مرة[10].

كما تبوأت 19 امرأة فقط مركز وزيرات منذ الاستقلال، إذ إن المرأة لم تشارك في أية حكومة حتى العام 2014، وهي غُيّبت عن بعضها لاحقاً.

فحالياً، تتبوأ امرأة واحدة منصب وزيرة دولة في حكومة من 24 وزيرًا. وبعد الانتخابات في أيار 2022، بلغ عدد عضوات مجلس النواب 8 من أصل 128 نائباً، في زيادة ضئيلة بلغت 1.5% عن انتخابات 2018. ولم يُسجل أي تغيير في التمثيل النسائي المتدني في البلديات (5.4%)[11] منذ العام 2016 مع تأجيل الاستحقاق الانتخابي البلدي إلى 2023.

وبعد انتفاضة 17 تشرين 2019، ظهرت أحزاب جديدة، ترأست سيدات ثلاثة منها: لوري هايتيان على رأس حزب تقدم، بينما انتُخبت سلام يموت على رأس حزب الكتلة الوطنية، وورولا المراد على رأس حزب 10452، وحافظت الأحزاب التقليدية العائلية الأخرى على رؤساء متوارثين للزعامة السياسية. ومع اشتداد المطالبة بتمثيل أكبر للنساء، عمد بعض الأحزاب[12] إلى تبنّي كوتا نسائية في المناصب القيادية، غير أن ذلك لم ينعكس على خيارات الأحزاب التقليدية بترشيح عدد كاف من النساء أو بتأمين الدعم لهن لضمان فوزهن أسوةً بالمرشحين الذكور.

---

[8] International Labour Organization (ILO). (2022, May 12). Lebanon and the ILO release up-to-date data on national labour market. ILO. https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_844831/lang--en/index.htm

[9] لا توجد نسب رسمية لدى الأحزاب حول انخراط النساء في الحزب لكن غالبية الأحزاب تتحدث عن وجود حوالي 30% من المنخرطين داخل الأحزب نساء.

[10] الدولية للمعلومات. (كانون الثاني 2014)
https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_4885_

[11] IPU. (2022, May). IPU comparative data on structure of parliament [Dataset].
https://data.ipu.org/women-ranking?month=5&year=2022

[12] علوه، س.، صليبي، غ. (2014). احتياجات تنظيمية لتعزيز مشاركة النساء في الأحزاب والنقابات في لبنان. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني. https://www.rdflwomen.org/wp-content/uploads/2014/10/final-book.pdf

وقد يؤشر ذلك إلى استعمال قضايا المرأة للحشد الحزبي فقط، من دون الترجمة الفعلية للخطاب. كما يتجلى ذلك في عدم موافقة الكتل الحزبية التي تشكّل البرلمان على إقرار التعديلات على القوانين من أجل إزالة التهميش والإجحاف في حق المرأة وتعزيز قدراتها أو إقرار قوانين تعزز مكانتها السياسية كالكوتا[13].

كما كان لافتاً معارضة أحد الأحزاب المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات[14] من خلال الترشح، وبالتالي حجب أحد حقوق المرأة الأساسية عنها، وإبقاؤها خاضعةً لخيارات الرجال من خلال مطالبتها وتكليفها دينياً التصويت لهم، وهذا انتهاك لحقوق الإنسان ولمقومات تعزيز الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص، كما هو مخالف للنصوص الدستورية التي تكفل الحريات.

الإطار الدستوري والقانوني

كفل الدستور اللبناني في مادتيه السابعة والثامنة[15] حرية الاختيار والتعبير الحر، كما نص على المساواة بين المواطنين أمام القانون وليس في القانون. كما نص في مادته الثانية عشرة على تكافؤ الفرص في تبوء المراكز كافة. غير أن قانون الانتخاب[16] حصر الاستمرار بالترشح بالانضمام إلى اللوائح الانتخابية، وهو بذلك لا يعطي المواطنين حقوقاً متساوية بل حقوقاً مشروطة. وقد لحظنا تبعات هذه المواد القانونية من خلال انسحاب 25% من المرشحات بسبب عدم تمكنهن من الانضمام إلى اللوائح الانتخابية، مما حرم بعض المناطق كالجنوب الثالثة من وجود أي مرشحات.

لم يعتمد القانون الحالي كوتا للمرأة عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي أبرمتها الدولة، وأبرزها اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة (سيداو) والعهد الخاص بالحقوق السياسية والاقتصادية وشرعة حقوق الإنسان والتزام الحكومة بأجندة التنمية المستدامة 2030 وإطار عمل بيجين.

القانون الانتخابي

اعتمد القانون الانتخابي النظام النسبي الذي يُعدّ عالمياً مساعداً لوصول النساء والفئات المهمشة والأقليات بشكل أكبر إلى الندوة البرلمانية، لكنه لم يراع التوزيع العادل للمقاعد من خلال اعتماد الدوائر الكبرى، ولم يمنح صوت الناخب وزناً أو قيمة متساوية من خلال تفاوت عدد الناخبين بأضعاف بين دائرة وأخرى.

وبالتالي فإن عدد الناخبين في الدائرة يؤثر على قيمة الإنفاق الانتخابي المتحركة وعلى عدد الأصوات المطلوب للفوز، مما يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة.

كما أن مبدأ الصوت التفضيلي في النظام الانتخابي المعتمد حالياً يزيد من حظوظ الرجال، خصوصاً النافذين سياسياً ومالياً، على حساب الرجال الآخرين والنساء وغيرهم من الفئات السياسية المهمّشة خارج الإطار السياسي المتحالف مع رجال الأعمال والعائلات السياسية التاريخية والتقليدية.

يأتي مبدأ الصوت التفضيلي في النظام الانتخابي ليرسّخ سيطرة النافذ سياسياً ومالياً على الحياة السياسية وليعطيه امتيازاً سياسياً بالمقارنة مع غيره، فهو "الرجل" الذي يقدم الخدمات في فترة الحملات الانتخابية وحتى قبلها كي يحصل في المقابل على الولاء السياسي الذي يترجم في صندوق الاقتراع

[13] اسطيح، ب. (8 أكتوبر، 2021). سقوط «الكوتا النسائية» بـ«الضربة القاضية» في البرلمان اللبناني. الشرق الأوسط https://bit.ly/3BIIIqi

[14] سيف، م. (نيسان، 2022). النساء في "حزب الله" ممنوعات من الترشح والقرار... مجرّد آلة تنفيذ. موقع درج /https://daraj.com/89672

[15] رئاسة الجمهورية اللبنانية: الدستور اللبناني وجميع تعديلاته. https://www.presidency.gov.lb/Arabic/LebaneseSystem/Documents/LebaneseConsitution.pdf

[16] قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44/2017 وتعديلاته. https://elections.gov.lb/getattachment/00bbe177-0eec-4f8a-a4df-e47c7e19b4de/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-(PDF).aspx

بحيث يتم استغلال الخدمات كي يتم التصويت إلى من قدم تلك الخدمات. من هنا تأتي سيطرة "الزعيم" السياسي على مجمل مفاصل الحياة السياسية في لبنان فهو الذي يقدم الخدمات عوضاً عن الدولة أي مؤسسات الدولة. توافقت الأحزاب الممثلة في البرلمان على إقرار القانون، مما يمسّ بالديمقراطية. ولم تُشرَك الهيئات والجمعيات المدنية في المشاورات، علماً أن حق الطعن أمام المجلس الدستوري وفقاً للمادة 19 من قانون[17] إنشائه محصور برئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، أو عشرة نواب، وبذلك لا يتيح للمتضررين من خارج المنظومة الحاكمة بالطعن.

للاطلاع على مزيد من المعلومات حول قانون الانتخابات، يمكن العودة إلى الدراسة المفصلة التي أعدتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تحت عنوان "قانون الانتخاب معوق آخر على طريق المشاركة السياسية للمرأة".[18]

الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيسياً ومؤثراً في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان، فمن خلال التغطية الإعلامية المتوازنة، تستطيع المرأة المرشحة الوصول إلى أكبر قدر من المواطنين خلال الحملة الانتخابية. غير أنه، ومرة أخرى، ظهر خلل في التوازن الإعلامي بين المرشحين والمرشحات في انتخابات 2022 بالرغم من تزايد عدد المرشحات، إذ لم تنعكس زيادة عدد المرشحات في تغطية وسائل الإعلام لنشاطهن مقارنةً بالمرشحين الرجال.

وبالرغم من أن قانون الانتخابات خصص مساحة متساوية في الظهور الإعلامي للمرشحين والمرشحات، خصوصاً في نص المادة 71 منه، فإنه يظهر خلل في الفرص المتكافئة لوصول النساء إلى الإعلام، كما أن هيئة الإشراف على الانتخابات، والتي من مهامها مراقبة الظهور الإعلامي، لم تصدر في فترة مراقبتها لحملات الانتخابية أي تعميم يفرض المساواة في الظهور الإعلامي للمرشحين والمرشحات أو يذكّر بها.

فمثلاً، يظهر التقرير الذي أعدته جمعية مهارات حول موضوع الرصد التلفزيوني أن 5% من وقت النشرات الإخبارية التلفزيونية خُصص للمرشحات، حيث ارتفع رسم الظهور بشكل كبير. وأظهرت محصلة الرصد أن ظهور المرشحات التلفزيوني وصل إلى 14% بسبب تخصيص برنامج تلفزيوني ممول من إحدى الجمعيات لظهور المرشحات.[19]

هيئة الإشراف على الانتخابات

- تشكلت هيئة الإشراف على الانتخابات بموجب قانون رقم 44/2017 بهدف مراقبة الحملات الانتخابية ووسائل الإعلام وتثقيف الناخبين والقيام بحملات توعية انتخابية والإشراف على الإنفاق الانتخابي ومعالجة الشكاوى وتقديم التقارير اللازمة للمجلس الدستوري. ومن مهامها بحسب المادة 19 من قانون الانتخابات 44/2017: إصدار القرارات والتعاميم التي تدخل ضمن مهامها ورفع الاقتراحات التي تراها مناسبة إلى الوزير (وزير الداخلية والبلديات).

---

[17] القانون رقم 250الصادر بتاريخ 14/7/1993 انشاء المجلس الدستوري. https://www.cc.gov.lb/sites/default/files/loi_ar.pdf

[18] LADE. (). قانون الانتخاب معوق آخر على طريق المشاركة السياسية للمرأة
https://docs.google.com/gview?embedded=true&url=http://www.lade.org.lb/getattachment/a9699d25-ab06-4036-b2a4-68d7759caafc/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82-%D8%A7%D8%AE%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3.aspx

[19] مؤسسة مهارات. (2022). أداء الاعلام الانتخابي التلفزيوني في الانتخابات النيابية. مهارات ومكتب اليونسكو في بيروت.
https://maharatfoundation.org/media/2221/081122-final-tv-monitoring-report.pdf

- تلقي طلبات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية الراغبة بالمشاركة في تغطية عملية الاقتراع والفرز وتسليمها التصاريح اللازمة لذلك، ووضع قواعد سلوك للتغطية الإعلامية.
- تلقي طلبات وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية والمسموعة الراغبة في المشاركة في الإعلان الانتخابي المدفوع الأجر وفقاً لأحكام هذا القانون.
- مراقبة تقيد اللوائح والمرشحين ووسائل الإعلام على اختلافها بالقوانين والأنظمة التي ترعى المنافسة الانتخابية وفقاً لأحكام هذا القانون.
- تحديد شروط وأصول القيام بعمليات استطلاع الرأي وكذلك نشر أو بث أو توزيع النتائج أثناء الحملة االنتخابية ومراقبة التقيد بفترة الصمت الانتخابي.
- استلام الكشوفات المالية العائدة للحملات الانتخابية والتدقيق فيها خلال مهلة شهر من تاريخ إجراء الانتخابات.
- تلقي طلبات تسجيل المفوضين الماليين عن الحملة الانتخابية لكل مرشح وتسليمه إيصالاً بذلك.
- ممارسة الرقابة على الإنفاق الانتخابي وفقاً لأحكام هذا القانون.
- قبول ودرس طلبات المراقبين الانتخابيين المحليين والدوليين ومنحهم التصاريح ووضع قواعد سلوك لهم.
- نشر الثقافة الانتخابية وإرشاد الناخبين وتعزيز الممارسة الديمقراطية بالوسائل المتاحة كافة.
- تلقي الشكاوى في القضايا المتعلقة بمهامها والفصل بها، ويعود لها أن تتحرك عفواً عند تثبتها من أية مخالفة وإجراء المقتضى بشأنها.
- يمكن للهيئة أن تستعين عند الضرورة بأصحاب الخبرة المشهودة في الاختصاصات المرتبطة بالانتخابات وشؤونها.

وتتألف الهيئة وفقاً للمادة 10 من 11 عضواً وتمارس دورها وفقاً للمهام المحددة لها في قانون الانتخابات بصورة مستقلة وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات.

بالرغم من أن المادة التاسعة من قانون الانتخابات تنص على "مراعاة تمثيل الجنسين في اختيار المرشحين لعضوية الهيئة"، جاء تمثيل النساء في تكوين الهيئة منخفضاً، فانحصر بسيدة واحدة من أصل 11 عضواً. وبعد انتهاء الانتخابات النيابية، تقدمت "لادي" من هيئة الإشراف على الانتخابات بكتاب خطي للاستفسار حول مدى دمج الهيئة للمنظور الجندري في عملها. وتضمّن الكتاب أسئلة حول عدد العنصر النسائي في الجهاز التنفيذي للهيئة ونوع المهام المنوطة بهن ونوع الحملات التثقيفية للناخبين/ات حول العملية الانتخابية، وما إذا كان هنالك من توجه مباشر للناخبات أو للنساء الأميات بشكل خاص لتشجيعهن على الانتخاب، وحول مواكبة الهيئة للخطاب الإعلامي، وإن كانت الهيئة قد قامت بأي توجيهات للإعلام في ما يخص ضمان حظوظ التغطية المتساوية للمرشحين والمرشحات، وحول اعتماد خطاب لا يميز ضد المرشحات على أساس نوعهن الاجتماعي، وحول ما اذا كانت الهيئة قد رصدت أي ممارسات عنفية، سواء لفظية أو جسدية، ضد مرشحات خلال الحملة الانتخابية، والتدابير من أجل مراقبة أوجه إنفاق المرشحين والدعاية الانتخابية وضمان عدالتها. إلا أن الهيئة لم ترد على الكتاب، بالرغم من التواصل معها.

ووفق تقرير تحت عنوان "كسر الصمت عن العنف ضد النساء في السياسة"،[20] لا يوجد لدى الهيئة أي متخصص في النوع الاجتماعي أو خطة لتعميم مراعاة المنظور الجندري، كما أن امرأة واحدة تشغل منصب عضوة في الهيئة من بين 11 رجلاً، في تراجع ملحوظ عن العام 2018 حيث إن ثلث اعضاء الهيئة كن من النساء. وبحسب تصريح الدكتور فيصل القاق، عضو الهيئة، تأخذ الهيئة في عين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي بشكل عام في عملها، غير أنها

[20] Chebaro, A. (2022). Breaking the Silence of Violence against Women in Politics. UNDP. https://orgwnlb.files.wordpress.com/2022/08/undp-eng-vawp-report-1.pdf

لـم تقـم بأيـة حمـلات تثقيـف انتخابـي تسـتهدف النسـاء مـن كافـة الفئـات.

ختامـاً، يتضـح أن هيئـة الإشـراف علـى الانتخابـات لا تأخـذ فعليـاً فـي الاعتبـار أي جوانـب خاصـة بالعدالـة الجندريـة فـي بنيتهـا وقراراتهـا وتعاميمهـا. وكان يمكـن لهـا أن تـؤدي دوراً، وفقـاً للصلاحيـات المنوطـة بهـا قانونـاً، لتصحيـح هـذا الوضـع مـن خـلال تطويـر الممارسـات أو غيرهـا مـن المبـادئ التوجيهيـة التـي تسـتجيب لمنظـور العدالـة الجندريـة ومنـع التمييـز علـى أسـاس الجنـس، والتـي تؤثـر علـى قـدرة النسـاء فـي الحصـول علـى فـرص متسـاوية كمرشـحات، علـى مسـتويات الإنفـاق الانتخابـي والتثقيـف الانتخابـي والتوجيـه الإعلامـي.

الفصل الثاني

نتائج الرصد

استطلاع رأي الناخبات اللبنانيات

يوم الانتخابات التشريعية اللبنانية 15 أيار 2022

قامت 15 مراقبة طويلة الأمد باستبيان الناخبات يوم الاقتراع. شاركت 75 ناخبة تم اختيارهن بشكل عشوائي في الـ15 دائرة التي تجري فيها الانتخابات، بمعدل 5 ناخبات في كل دائرة.

تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة تهدف إلى الإحاطة بكافة الجوانب الخاصة باقتراع النساء والمتعلقة برصد أي معوقات تتعرض لها الناخبات، والتي من الممكن أن تؤثر على مشاركتهن في عملية الاقتراع، بالإضافة إلى رصد الضغوطات والصعوبات التي تحد من حرية ممارستهن لقناعتهن أو اتخاذ قرارهن السياسي باستقلالية، كما تم استبيانهن حول كيفية التعامل معهن داخل مراكز وأقلام الاقتراع، سواء من قبل الماكينات الانتخابية أو رؤساء الأقلام.

أفادت 88% من المستطلعات بأنهن اخترن المرشحين الذين اقترعن لهم شخصياً، في حين أن 12% تأثرن بالقرار العائلي، سواء أكانت العائلة الصغيرة أو عائلة الزوج، لأسباب عدة، منها تقديم المرشح المختار خدمات معينة للعائلة أو بسبب القرابة، بالإضافة إلى التزام البعض بالقرار الحزبي. **(رسم بياني رقم 1)**

رسم بياني رقم 1: كيف اخترت مرشحك/ مرشحتك؟

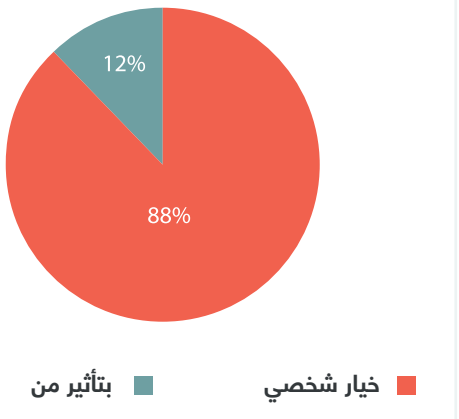

تبيّن أن العائلة (36%) ووسائل التواصل الاجتماعي (20%) كانت المصادر الأساسية للتعرّف على قانون الانتخابات وآلية الاقتراع، بينما شكّلت المؤسسات الحكومية، سواء هيئة الإشراف على الانتخابات أو وزارة الداخلية، بالإضافة إلى الماكينات الحزبية والجمعيات الأهلية، مصادر ثانوية للمعرفة **(رسم بياني رقم 2)**.

رسم بياني رقم 2: ما كان مصدر معلوماتك حول عملية الاقتراع؟

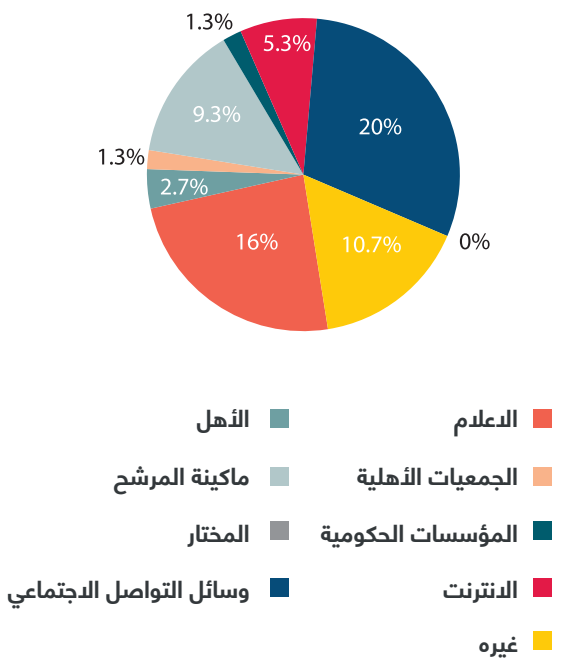

واجهت 11% فقط من المستطلعات صعوبات في الوصول إلى مراكز الاقتراع، خصوصاً اللواتي تقع مناطق سكنهن في أماكن بعيدة عن هذه المراكز، وذلك بسبب ارتفاع كلفة التنقل بشكل كبير، مما اضطرهن إلى الانتقال مع الأهل (62.7%) أو الأصدقاء أو عبر الماكينات الانتخابية التي أمنت وسائل نقل، حتى من المناطق البعيدة **(رسم بياني رقم 3)**.

رسم بياني رقم 3: كيف حضرت إلى مركز الاقتراع؟

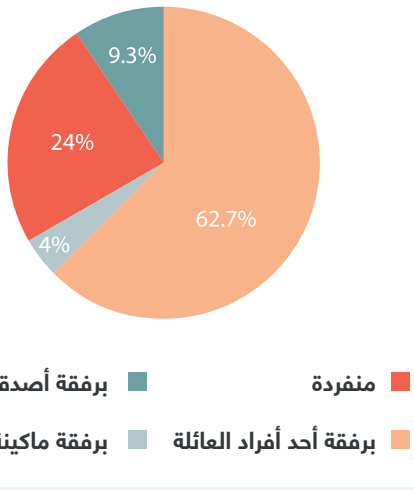

كما واجه البعض (10.5%) صعوبات تتعلق بوجوب توقيف السيارات في مواقف بعيدة جداً عن مراكز الاقتراع والسير مسافات طويلة، بالإضافة إلى عدم وجود مصاعد كهربائية في أغلب المراكز، كما تسببت الكثافة والازدحام بالانتظار مدة طويلة في الصف أمام المراكز والأقلام، مما أرهق الحوامل وكبار السن أو اللواتي يعانين من أمراض معينة **(رسم بياني رقم 4)**.

رسم بياني رقم 4: هل واجهت صعوبة في الوصول الى مركز الاقتراع؟

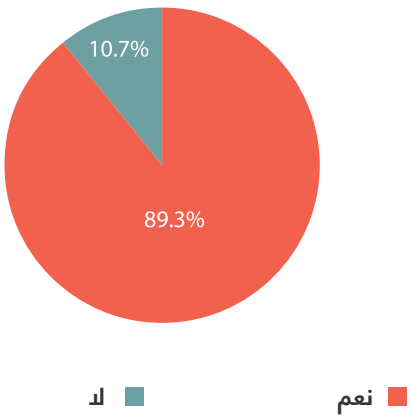

أشارت حوالي 19% من المستطلعات إلى وجود صعوبات خلال عملية الاقتراع **(رسم بياني رقم 5)**، أبرزها عدم معرفة آلية الاقتراع، خصوصاً في ظل عدم الفهم الكافي لقانون الانتخابات والصوت التفضيلي، بالإضافة إلى صغر حجم ورقة الاقتراع نسبةً إلى كثرة عدد اللوائح، مما أدى إلى صعوبة في قراءة أسماء المرشحين/ات، فاضطررن للاعتماد على الصور لانتقاء المرشحين/ات.

رسم بياني رقم 5: هل واجهت أي صعوبات خلال عملية الاقتراع؟

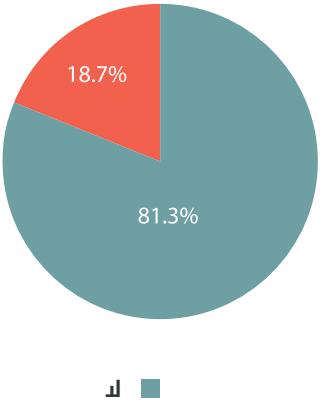

أشارت 7% من الناخبات إلى تعرضهن لضغوطات مورست عليهن للتصويت للائحة معينة، سواء من قبل مندوبي/ات اللوائح والأحزاب، أو عبر خرق سرية الاقتراع، مما تسبب بخوفهن من التصويت بإرادة حرة، كما مورست على البعض ضغوطات من قبل العائلة والمحيط الاجتماعي، بينما لم تتعرض 93% من الناخبات المستطلعات إلى أي نوع من الضغوطات **(رسم بياني رقم 6)**.

رسم بياني رقم 6: هل واجهتِ أية ضغوطات للتصويت للائحة معينة؟

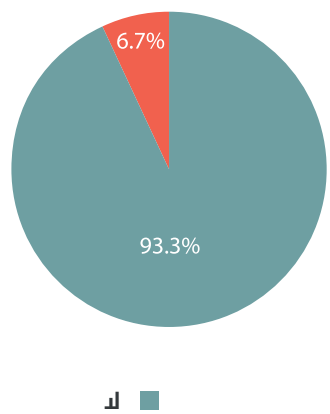

فيما جاءت نتائج الأسئلة المتعلّقة بكيفية التعامل مع النساء ضمن مراكز الاقتراع من قبل رؤساء الأقلام والمندوبين/ات الثابتين/ات والجوالين بالغالب إيجابيةً على صعيد كافة المناطق في لبنان **(رسم بياني رقم 7 و8)**. وأفادت القليلات من الناخبات المستطلعات بأن التعامل كان سيئاً، فأشرن إلى أن عدم شرح رؤساء الأقلام طريقة الاقتراع بطريقة واضحة تسبب في تدخل مندوبي مختلف اللوائح، مما أحدث فوضى وارتباكاً لدى الناخبات، بالإضافة إلى ضغوطاتٍ مورست عليهن من قبل مندوبي/ات اللوائح والأحزاب للتصويت للائحة معينة.

رسم بياني رقم 7: هل كان التعامل إيجابياً من قبل رئيس/ة القلم والمساعدين/ات؟

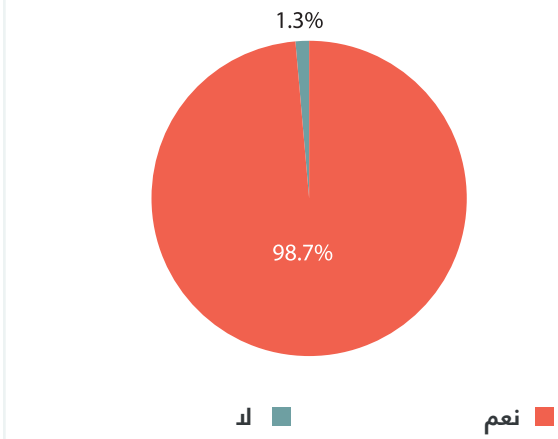

رسم بياني رقم 8: هل كان التعامل إيجابياً من قبل مندوبي/ات المرشحين/ات؟

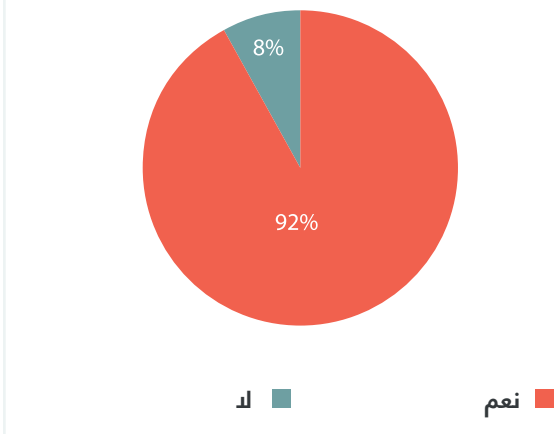

واجهت 38.5% من الناخبات المستطلعات أخطاء بالقيد أو الأوراق الثبوتية **(رسم بياني رقم 9)**، فالبعض لم ترد أسماؤهن على لوائح الشطب رغم تأكدهن مسبقاً من ورودها إما الكترونياً وإما من قبل مختار المنطقة، كما أن البعض لم ترد أسماؤهن رغم التقدم مسبقاً بطلب تصحيحها، وأغلب هذه الحالات طالت المتزوجات حديثاً حيث لم ترد أسماؤهن، لا في مكان الولادة ولا على سجل الزوج، إضافةً إلى أن إحداهن لم تتمكن من الاقتراع بسبب عدم وجود صورة لها على الهوية وهي لا تملك أي مستند آخر بحوزتها.

رسم بياني رقم 9: في حال وجود خطأ في قيدك أو أوراقك، هل تم التعامل معه بسرعة وإيجابية؟

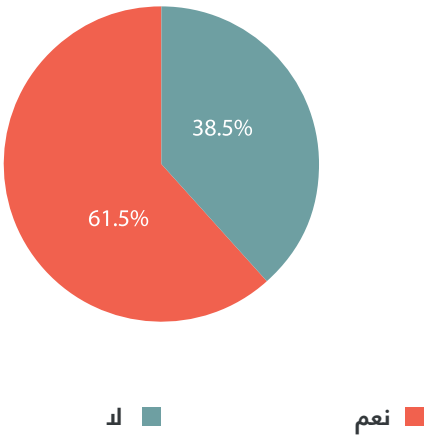

أشارت 28% من الناخبات المستطلعات إلى أن خيارهن بالتصويت للائحة معينة كان بناءً على معرفة شخصية بالمرشحين، و28% أخريات عن تأييدهن للبرنامج الانتخابي الذي أطلقته اللائحة **(رسم بياني رقم 10)**، فيما تفاوتت باقي الإجابات بين الالتزام بالقرار العائلي والحزبي، وترتفع هذه النسبة خصوصاً في الدوائر الصغرى أو المصبوغة بلون واحد وأيضاً في الأرياف، وتقل في الدوائر الأخرى. كما اقترع بعض الناخبات بورقة بيضاء بسبب خوفهن من اتخاذ قرار خاطئ بشأن المرشحين أو عدم الإيمان بإمكانية التغيير في دوائر معينة.

رسم بياني رقم 10: لماذا اخترت التصويت للائحة؟

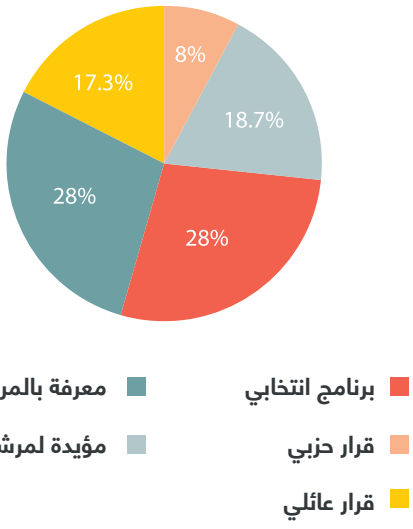

أفادت 81% من الناخبات بأنهن لم يشاركن في أية لقاءات انتخابية أو مهرجانات أو اجتماعات حزبية **(رسم بياني رقم 11)**. وأفادت 61.3% من الناخبات بأن معرفتهن بالمرشحين/ات كانت بالغالب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التي شكّلت مصدراً رئيسياً لمعلوماتهن. غير أن البعض منهن أيضاً كان على معرفة سابقة بالمرشحين الذين سبق لهم الترشح أو الوصول الى المجلس النيابي لدورات عدة. **(رسم بياني رقم 12)**.

رسم بياني رقم 12: كيف تعرفت / عرفت على المرشحين/ات؟

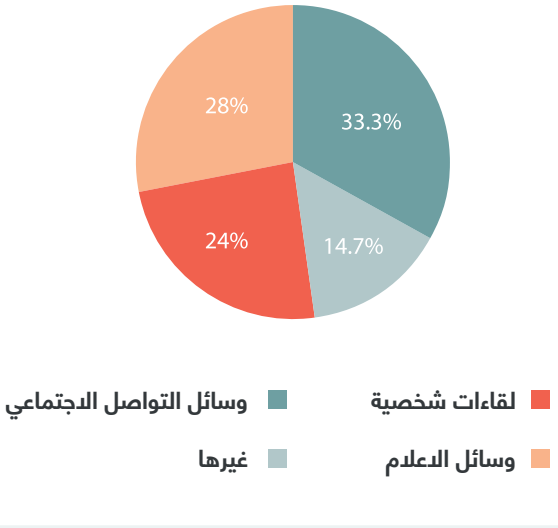

بالرغم من ارتفاع نسبة ترشح النساء إلى الانتخابات في دورة العام 2022 عن دورة العام 2018، فإن هذه النسبة كانت منعدمة في بعض الدوائر الصغرى والكبرى كالجنوب الثالثة. كما اتضح أن 28% من المستطلعات أفدن عن انعدام ترشح أية امرأة في الدوائر الانتخابية الصغرى التي يقترعن فيها، مثل حاصبيا والمنية - الضنية وبالتالي عدم تمكنهن من إعطاء الصوت التفضيلي لامرأة بسبب هذا العائق، حتى لو كن يردن ذلك **(رسم بياني رقم 13)**.

رسم بياني رقم 11: هل شاركت في لقاءات انتخابية؟

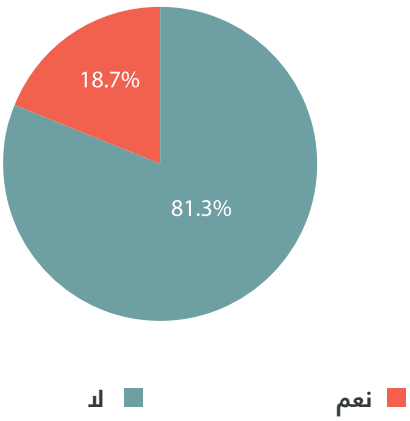

رسم بياني رقم 13: هل يوجد مرشحات في دائرتك الانتخابية؟

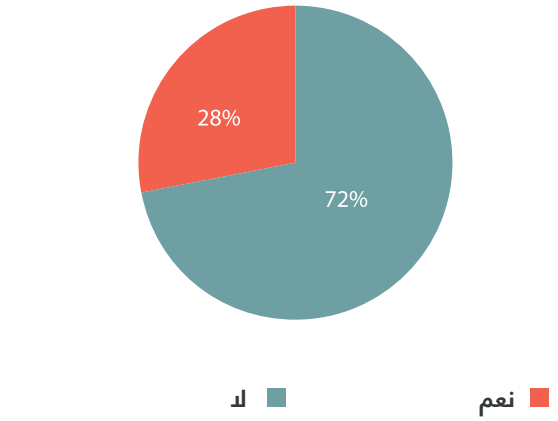

وقد جاءت نتائج الأسئلة المتعلقة بأفضلية إعطاء الصوت التفضيلي لمصلحة مرشحة، والتصويت للائحة التي تضم امرأة، مؤيدة (62.7%) ومؤيدة بشدة (26.7%) على صعيد لبنان كافة، مع ورود أكثر من ملاحظة **(رسم بياني رقم 14)**.

رسم بياني رقم 14: هل لديك أفضلية لإعطاء الصوت التفضيلي لامرأة؟

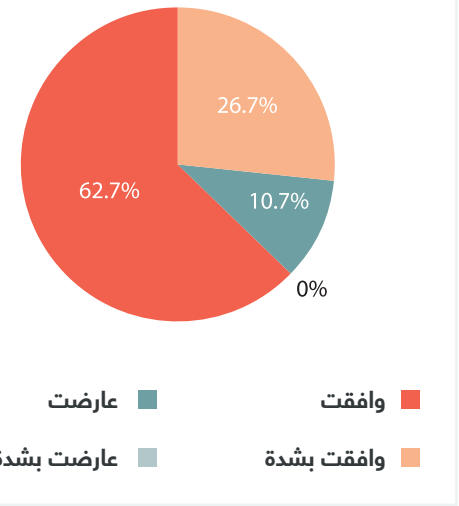

فقد أقرنت المقترعات شرطاً بأن تكون المرشحة مؤهلة للعمل السياسي النيابي، إذ إنهن لن يقترعن لمرشحة لمجرد أنها امرأة فقط، خصوصاً أن معظم النائبات السابقات فزن بسبب التوريث السياسي.

غير أن نسبة قليلة (10.7%) عارضت الاقتراع بالصوت التفضيلي لمرشحات نساء لعدم اقتناعهن بالمرشحات كأشخاص قادرات على إحداث تغيير في دوائرهن، أو بسبب عدم الاقتناع ببرامجهن الانتخابية **(رسم بياني رقم 15)**.

رسم بياني رقم 15: هل لديك أفضلية للتصويت للائحة تضم امرأة مرشحة؟

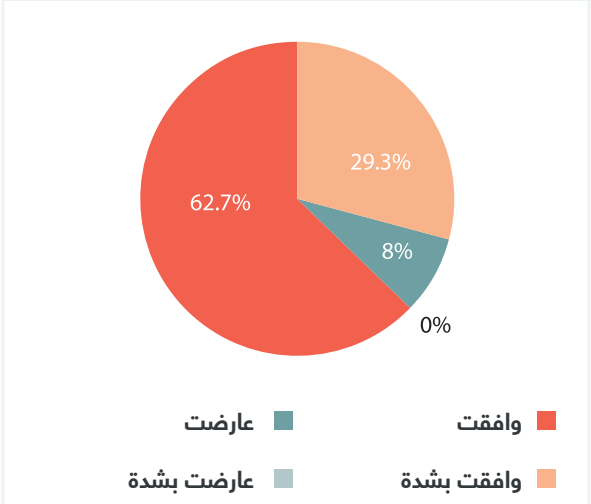

وتشجع الأغلبية الساحقة من الناخبات (96%) مشاركة المرأة بالعمل السياسي **(رسم بياني رقم 16)**.

رسم بياني رقم 16: هل تشجعين مشاركة المرأة في العمل السياسي؟

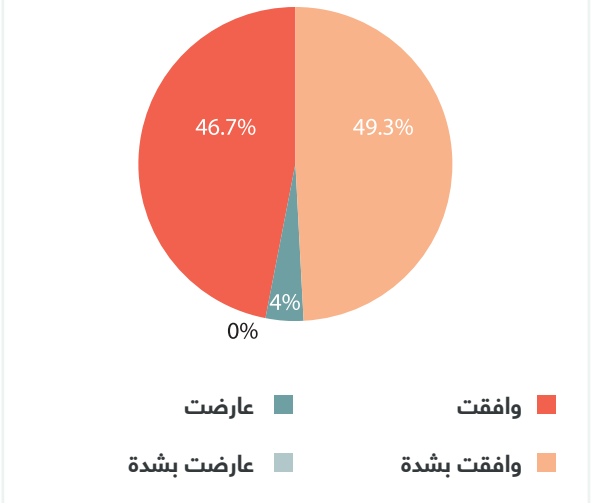

أما المعارضات فربطن ذلك بالأدوار والتنميطات الجندرية التقليدية والعادات والتقاليد والموروثات البطريركية. وبرزت في الإجابات الأسباب التقليدية المتعلقة بالبيئة المحيطة وارتباط المرأة بأولويات أخرى تتعلق بالمنزل والاهتمام بالأطفال، وارتباط العمل السياسي بالرجل، حيث تعتبر نسبة 6% من الناخبات أن السياسة هي وظيفة الرجال فقط على اعتبار أنه أكثر جدية من المرأة، وأن عاطفة المرأة تتحكم بها في اتخاذ القرارات، أو لأن السياسية مكان

غير نظيف بالنسبة إلى المرأة ويجب عليها ألاّ تدخل في هذا المجال **(رسم بياني رقم 17)**.

رسم بياني رقم 17: هل تعتقدين أن السياسة هي وظيفة للرجال فقط؟

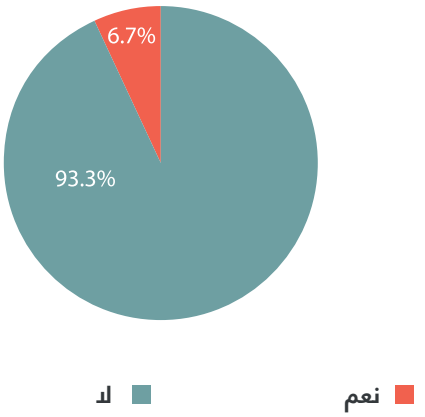

وقد أظهر الاستبيان نسبة مرتفعة من الناخبات (56%) أبدت عدم الرضا حول التمثيل الحالي للنساء في السياسية **(رسم بياني رقم 18)**. ويعود ذلك في رأي المستطلعات إلى النسبة القليلة جداً للتمثيل النسائي في المراكز السياسية التي لا تمكّن النساء الممثلات من أن يصنعن فرقاً أو أن يدفعن بالقضايا الخاصة بحقوق المرأة، حتى لو أردن ذلك.

رسم بياني رقم 18: هل أنت راضية عن التمثيل الحالي للإناث في السياسة؟

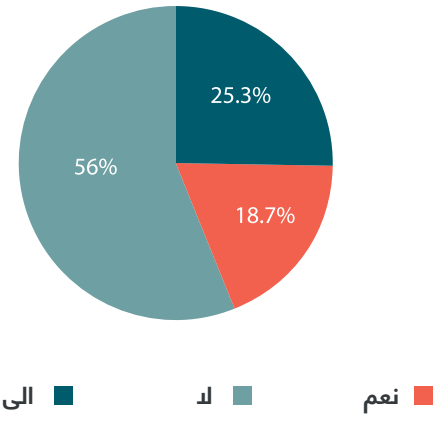

لذلك ترى 86.7% من الناخبات المستطلعات ضرورة سن قوانين وتشريعات جديدة لزيادة نسبة تمثيل المرأة **(رسم بياني رقم 19)** وأهمها فرض الكوتا لضمان رفع نسبة التمثيل النسائي في المجلس النيابي والوزارات والبلديات، فيما تعتبر من أجبن بـ"لا" أنه ليس من الضروري سن أي قوانين تتعلق بتمثيل النساء سياسياً على اعتبار أن هذا الأمر ليس أولوية حالياً، بالرغم من أن 64% من المستطلعات صرحن بأنه لم يسبق لأي امراة التمكن من الوصول إلى المجلس النيابي في الدوائر التي يقترعن بها. **(رسم بياني رقم 20)**.

رسم بياني رقم 19: هل ينبغي أن تكون هناك أي قوانين أو تشريعات لزيادة مشاركة المرأة في السياسة؟

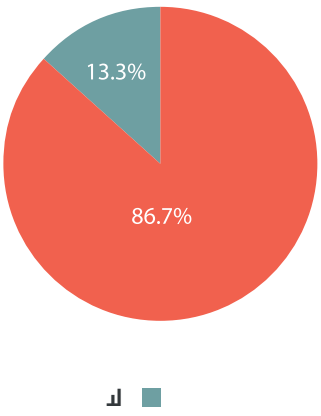

رسم بياني رقم 20: هل شاركت أي امرأة في البرلمانات السابقة من مجتمعك / منطقتك؟

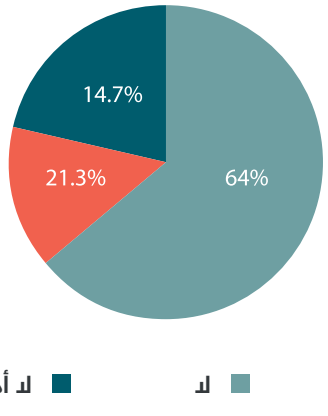

كما اتضح وفق المستطلعات أن السياسيين في مناطقهن لا يعملون على تنمية حقوق المرأة **(رسم بياني رقم 21)** بل على العكس فهم يحاولون إحباطها لحصر القرار بالرجل على اعتبار أن الأفضلية له في العمل السياسي نظراً إلى سيطرة العقلية الذكورية، كما أن السياسيين يقفون عائقاً أمام إقرار أي قانون يتعلق بحقوق المرأة كي لا تتمكن من منافستهم.

رسم بياني رقم 21: هل يعمل القادة السياسيون في مجتمعكم من أجل تنمية المرأة وحقوقها؟

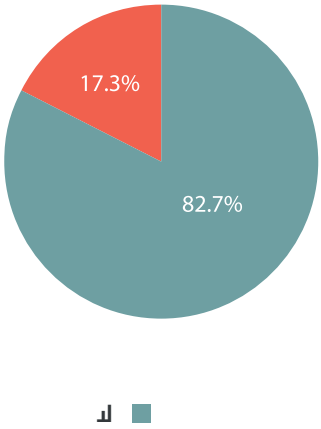

الفصل الثالث

منظور المرشحات للانتخابات النيابية 2022

أجرت الجمعية مقابلات مع 88 مرشحة من أصل 157 تقدمن بطلب ترشحهن إلى الانتخابات في 15 آذار من محافظات لبنان كافة **(رسم بياني رقم 22)** ومن اتجاهات سياسية وانتماءات طائفية ومناطقية متنوعة خلال مرحلة ما قبل الانتخابات وبعدها من 20 نيسان حتى 20 تموز 2022، حيث هدفت هذه المقابلات إلى الوقوف أمام ما تراه المرشحات عبر تجاربهن من عوائق وتحديات تحد من مشاركتهن الفعالة في الانتخابات.

أجرت هذه المقابلات مراقبات اعتُمدن كنقاط ارتكاز جندري بعد أن تلقين تدريباً خاصاً حول مراقبة الانتخابات من منظور جندري، وقد فضلت العديد من المرشحات إجراء المقابلات وجهاً لوجه، بينما أُجري بعض المقابلات هاتفياً أو عبر التواصل الإلكتروني نظراً إلى ضيق الوقت أو ارتباط المرشحات بالتزامات أخرى.

كما اعتمدت "لادي" مدونة لقواعد السلوك تمت تلاوتها على المرشحات قبل استطلاعهن. (ملحق) وقد تبين من نتائج الاستبيان أن هناك تحديات عديدة ومتنوعة واجهتها المرشحات جعلت من عملية الترشح والمنافسة مهمة مليئة بالعوائق والصعوبات، علماً أن أول من تقدم بترشحه إلى الانتخابات النيابية لعام 2022 كانت امرأة، وهي المرشحة جوزفين زغيب.

ينقسم هذا المحور إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: معلومات ديموغرافية حول المرشحات

القسم الثاني: الخبرة والعمل السياسي

القسم الثالث: العوامل المشجعة على الترشح

القسم الرابع: أبرز العوائق التي واجهتها المرشحات

القسم الخامس: أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المرشحات والناشطات

رسم بياني رقم 22: دائرة الترشح

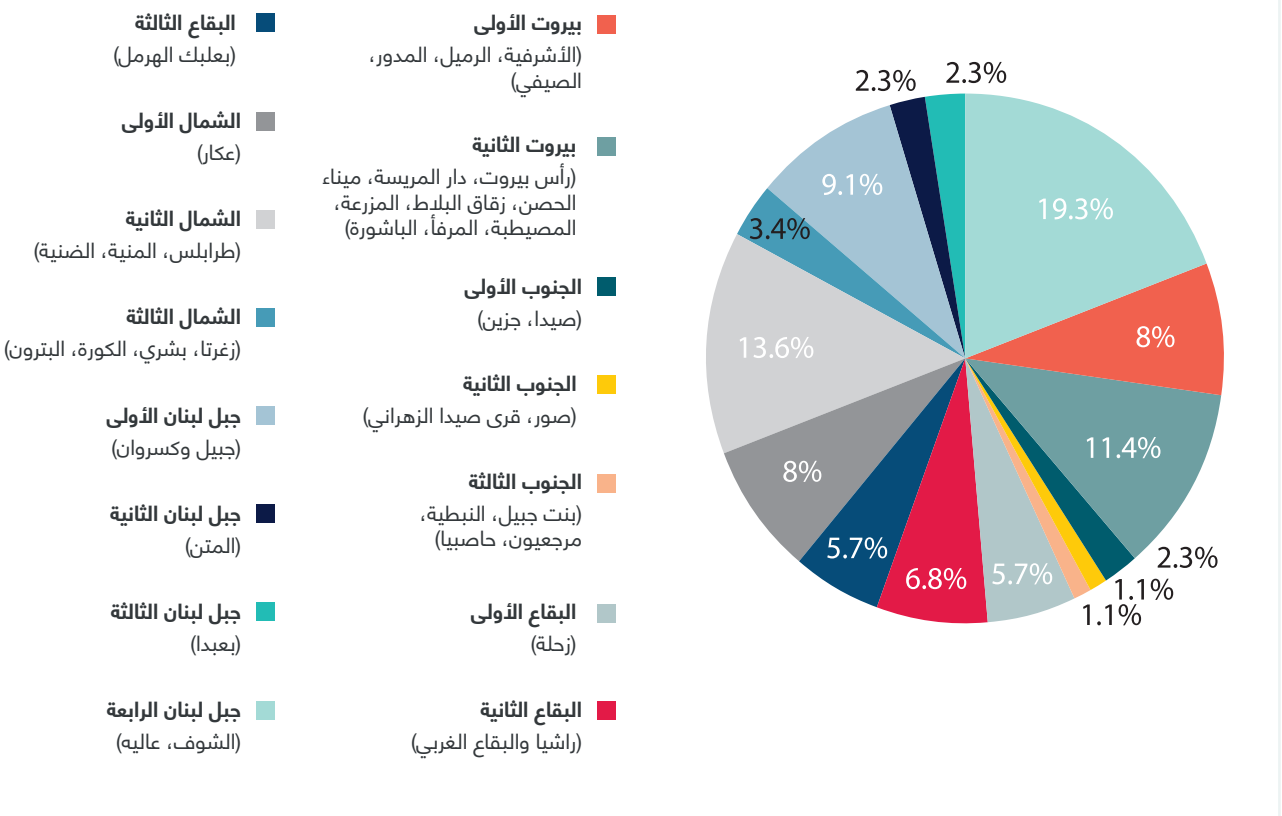

القسم الأول: معلومات ديموغرافية حول المرشحات

أظهرت نتائج الاستبيان الذي أجرته "لادي" أن أعمار المرشحات تراوحت بالغالب بين 31 و50 عاماً **(رسم بياني رقم 23)**. واللافت أن 62% منهن متأهلات **(رسم بياني رقم 24)** حيث لم تقف الحياة الزوجية عائقاً أمامهن لممارسة الحياة السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تمتعهن جميعاً بخلفيات أكاديمية متنوعة، من دكتوراه وماجيستير ودراسات جامعية **(رسم بياني رقم 25)**.

رسم بياني رقم 23: أعمار المرشحات

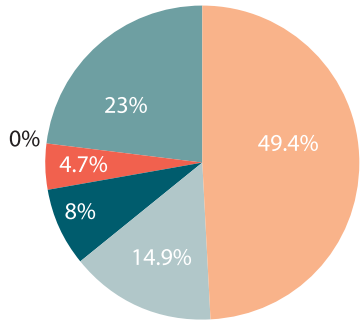

رسم بياني رقم 24:الوضع العائلي

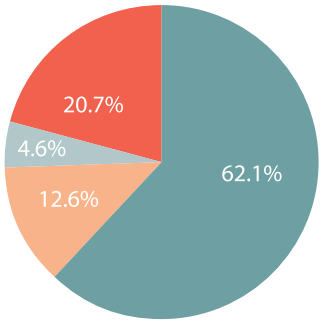

رسم بياني رقم 25: المستوى العلمي

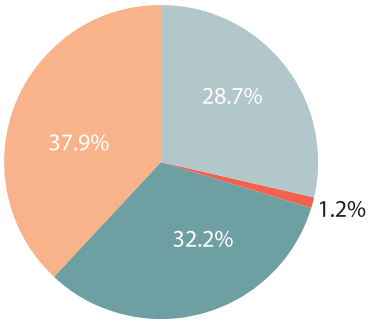

القسم الثاني: الخبرة والعمل السياسي

خاضت 76% من المرشحات تجربتهن الأولى في الترشح في انتخابات عام 2022 **(رسم بياني رقم 26)**، أما اللواتي لم تكن تجربتهن الأولى فعلى الأغلب كانت الثانية فقط، فيما لم تتخط نسبة المرشحات أكثر من مرتين 2% في كافة الدوائر **(رسم بياني رقم 27)**.

رسم بياني رقم 26: هل هذه أول تجربة ترشح لكِ؟

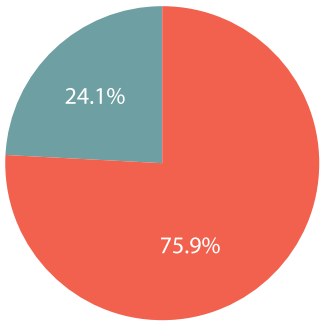

رسم بياني رقم 27: عدد الدورات

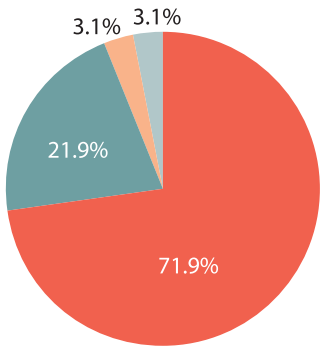

غير أنه من اللافت أن نسبة 70% منهن شاركن في العمل السياسي أو النقابي والتنظيمي قبل خوضهن الاستحقاق الانتخابي **(رسم بياني رقم 28)**. ولقسم كبير منهن تاريخ طويل وتجربة واسعة في العمل السياسي تخطت 20 عاماً في بعض الأحيان. تراوحت التجارب السياسية بين الانضمام والنشاط أو تأسيس أحزاب، وعضوية المجالس البلدية والنقابات والجمعيات، وهي تجارب مؤسساتية، وبين تجارب سياسية ناشئة بعد ثورة 17 تشرين.

ويُلاحَظ أن للعديد من المرشحات خلفية أكاديمية في القانون أو في العلوم السياسية، بالإضافة إلى خلفيات عملية متنوعة في مناصب رفيعة في الإدارة والتعليم الجامعي والعمل المجتمعي.

رسم بياني رقم 28: هل سبق لك الانخراط في أي نوع من أنواع العمل السياسي /النقابي / التنظيمي؟

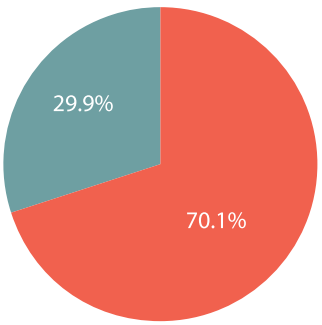

القسم الثالث: العوامل المشجعة على الترشح

أفادت المرشحات بأن إيمانهن في قدرتهن على التغيير في حال فوزهن وفوز مرشحين آخرين أكفاء في ظل الظروف القاهرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية شكّل حافزاً لخوض الانتخابات النيابية.

ومن هذه العوامل أيضاً محاولة الدفع بالقضايا الخاصة بحقوق المرأة، خصوصاً مع تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد وازدياد حالات العنف ضد النساء بشكل كبير في الآونة الأخيرة في لبنان. بالإضافة إلى الشعور بالمسؤولية، لاسيما بعد غياب الدور الفعلي (التشريعي) للنساء في المجالس البرلمانية السابقة. كما أفاد بعض المرشحات بأن السبب الفعلي وراء ترشحهن هو دعم وجود المرأة في المعترك السياسي الذي سوف يؤدي في نظرهن تلقائياً إلى دعم وجودها في مراكز القرار.

كما ترى إحدى المرشحات أن المرأة تتمتّع بشكل عام بنظرة شاملة وهي قادرة على إدارة البلد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأصبح هناك أمور تُعَدّ من الأولويات التي يجب على المرأة السعي إلى إقرارها، مثلاً: استقلالية القضاء وفصل السلطات وقانون الأحوال الشخصية.

أما بعض المرشحات فاستجبن لطلب بعض الأحزاب بالترشح والانضمام إلى لوائحها بالرغم من أنهن لم يكنّ قد قررن الترشح مسبقاً ولسن عضوات منتسبات الى هذه الأحزاب.

القسم الرابع: أبرز العوائق التي واجهتها المرشحات

تبين في نتائج الاستبيان الذي أجرته مراقبات الجمعية وجود العديد من العوائق والصعوبات التي تحد من مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كان أبرزها:

1. الضغوطات السياسية والاجتماعية
2. غياب الدعم الانتخابي
3. ثغرات قانون الانتخاب والإدارة الانتخابية
4. عدم استجابة الإدارة الانتخابية
5. العنف ضد المرأة
6. صعوبة حملة المرشحة الانتخابية وقضايا المرأة

1. الضغوطات السياسية والاجتماعية

أثبتت نتائج الاستبيان أن 40% من مجموع المرشحات التي تمت مقابلتهن واجهن العديد من الضغوطات من جهات مختلفة لثنيهن عن الترشح ومحاولة إبعادهن عن العمل السياسي **(رسم بياني رقم 29)**، وقد احتل المجتمع والعائلة والأحزاب أعلى نسبة محاربة لترشح النساء **(رسم بياني رقم 30)**.

رسم بياني رقم 29: هل واجهت أي نوع من الضغوطات لثنيك عن الترشح؟

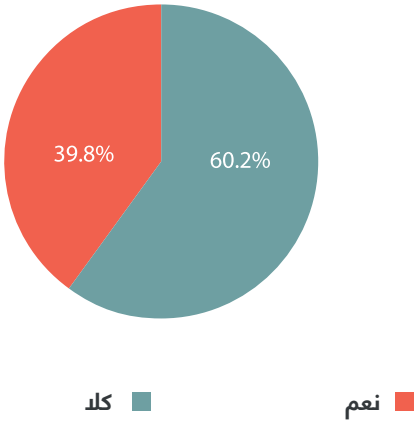

رسم بياني رقم 30: من هي الجهة/الجهات التي مارست ضغوطات عليك؟

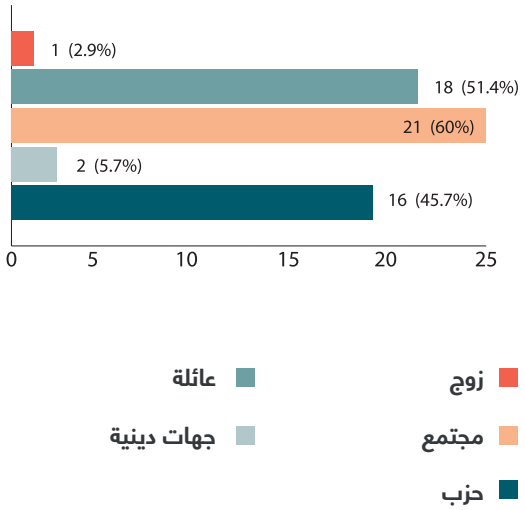

رأت 60% من المستطلعات أن المجتمع من أكبر العوائق التي تضغط على المرأة من خلال تثبيت الصور النمطية والأدوار الجندرية. وتتنوع المحاولات التي يتم الضغط بها على المرشحات لثنيهن عن الترشح وإعادتهن إلى الحيز الخاص وإلى التوقعات الجندرية المجتمعية. فقد واجهت إحدى المرشحات ضغطاً كبيراً بسبب انتماء والدها السياسي وتمت مطالبتها بسحب ترشحها أو إعلان تبرئها من والدها، ولم يقتصر الضغط الذي يمارسه المجتمع على المرشحات فقط بل تعداه إلى عوائلهن وأزواجهن الذين تعرضوا في بعض الأحيان للتنمر كونهم يدعمون تمثيل امرأة لهم.

وقد عُنّفت وهوجمت العديد من المرشحات على مواقع التواصل الاجتماعي. تضمنت التعليقات تنمراً وإهانات وابتزازاً وتهديداً وتحرشاً لفظياً وإيحاءات جنسية، كما تعرضن إلى ضغوطات معنوية بسبب الأفكار السائدة بأن النساء غير مناسبات للعمل السياسي وأن "السياسة للرجال". قالت إحداهن: قال لي أخي في البداية "شو بدك بهالقصة"، معتبراً أن السياسة "وسخة غير نظيفة"، كما قيل لمرشحات أخريات "شو بدكن بهالشغلة، رح تبهدلوا حالكن". وقد تلقت العديد منهن رسائل تنمر بسبب أشكالهن تضمنت تحرشاً لفظياً وإيحاءات جنسية، بالإضافة إلى إهانات وابتزاز باعتبارهن وصوليات لاهثات وراء مركز أو منصب. واعتمدت الخطابات الدينية في مواجهة ترشح النساء حيث قيل عن إحداهن إنها تريد أن: "تخرب الضيعة والمسيحية".

فيما يتعلق بالعائلة، وبالرغم من أن العديد من العائلات كسرت المفاهيم التقليدية التي تتعلق بالمرأة وقدمت دعماً كبيراً للمرشحات اللواتي يحملن إسمها، فإن عائلات أخرى تسببت بضغط كبير عليهن وحاولت بكل الوسائل ثنيهن عن الترشح. وقد وصل الأمر إلى حد التبرؤ منهن وإصدار بيانات في هذا الشأن، ويرجع السبب في أغلب الأحيان إلى أن هذه العائلات تدعم المرشحين الذكور منها ولا تريد أن تمثلها امرأة، أو بسبب ولائها التام لحزب معين، وفي أحيان أخرى أتى الضغط العائلي بمثابة خوف على المرشحة مما قد تتعرض له من عنف أو تشويه سمعة.

عانت مرشحات من تجاهل الحزب الذي رشحهن على لائحته ومن سوء معاملته لهن. فقد عرض بعض الأحزاب مالاً انتخابياً على مرشحات لسحب ترشحهن لحساب مرشحين آخرين، كما وقف بعض الأحزاب في وجه ترشح النساء، حتى المنخرطات في صفوفه، وفضل اختيار الذكور كلما سنحت الفرصة لذلك، وضغط على المرشحات للانسحاب على اعتبارهن غير قادرات على العمل النيابي.

لم تواجه 76% من المرشحات المستطلعات أي صعوبات للانضمام إلى لائحة انتخابية **(رسم بياني رقم 31)**، خصوصاً مرشحات الأحزاب اللواتي انضممن تلقائياً إلى اللوائح الحزبية.

رسم بياني رقم 31: هل واجهت صعوبات في الانضمام إلى لائحة انتخابية؟

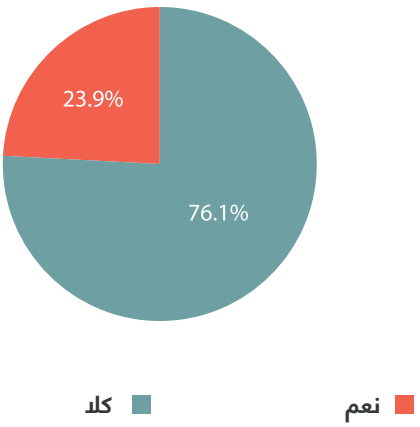

أما المرشحات المستقلات فقد واجهن العديد من الصعوبات بسبب قانون الانتخابات الذي يفرض على المرشحين/ات الانضمام إلى لوائح حتى لا يسقط ترشحهن. وبالتالي كان على المرشحات إيجاد لوائح تتمتع بالرؤية السياسية والبرنامج الانتخابي المتجانس مع تطلعاتهن للانضواء تحتها وفق ما ذكرن. وحتى عندما يتوفر ذلك، يبقى تأليف اللوائح حسب قول أغلبية المرشحات رهن رئيس الحزب والجهات الممولة للائحة، من دون أن يكون للمرشحات دور فاعل. ولهذا السبب لم تستطع مرشحات الانضمام إلى لائحة أو اخترن الانسحاب حتى لا يجبرن على تبني قرارات الأحزاب **(رسم بياني رقم 32)**. كما اعتبر بعض المرشحات أن

اللوائح التي تشكلت كانت غايتها ضم امرأة الى اللائحة فقط لمجرد أنها امرأة، بغض النظر عن الإمكانات التي تمتع بها.

رسم بياني رقم 32: هل أنتِ مستمرة بالترشح أو انسحبتِ؟

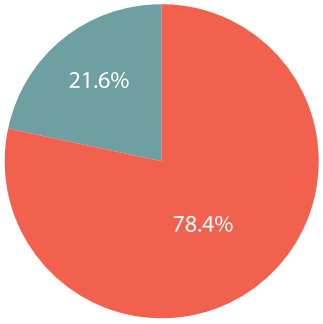

صرحت 65% من المرشحات أن النساء اللواتي يشغلن مراكز القرار في الأحزاب والمجموعات قد ساهمن في ضم النساء المرشحات إلى اللوائح الانتخابية، غير أن الكلمة الفصل وعملية التفاوض كانتا للرجال، حتى عند إجراء مناظرات لتقييم المرشحين/ات **(رسم بياني رقم 33)**.

رسم بياني رقم 33: هل توجد نساء في مراكز القرار فيما خص اختيار المرشحين/ات على اللوائح؟

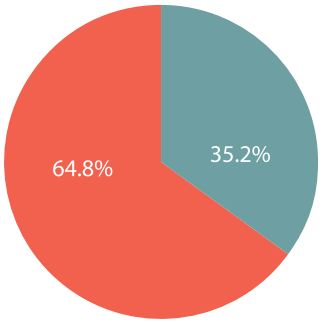

وظهر تناقض في كلام المرشحات من الحزب نفسه أو من ضمن اللائحة ذاتها. فبينما أكدت إحدى المرشحات أن لا دور للنساء في اتخاذ تلك القرارات المحصورة فقط بقيادة الحزب والممولين، أصرت مرشحة أخرى على اللائحة نفسها على الدور التشاركي والتقريري الذي لعبته.

ولكن اختلف الأمر قليلاً فيما يتعلق باختيار أفراد الحملة الانتخابية وقادتها، حيث جرت مراعاة إدماج النساء في 83% من الحملات **(رسم بياني رقم 34)** **(رسم بياني رقم 35)**.

رسم بياني رقم 34: هل تمت مراعاة إدماج النساء عند اختيار أفراد حملتك الانتخابية؟

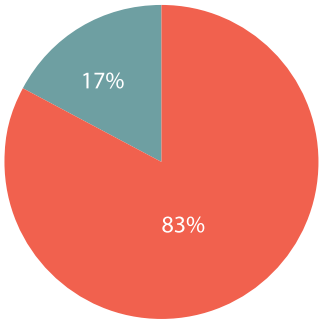

رسم بياني رقم 35: هل هن في مراكز القرار بالنسبة للحملة؟

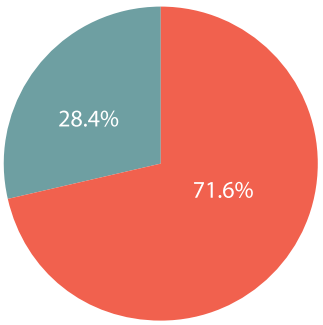

وحول دورهن في الحملة الانتخابية، أفادت مرشحات بأنهن شاركن في كتابة البرامج والبيانات الانتخابية ووضع رؤية سياسية للوائح. كما تولت مرشحة على الأقل رئاسة لائحة بينما أفادت مرشحة أخرى بأنها أسست لائحة، وشارك بعضهن في اختيار المرشحين/ات على اللوائح، وبشكل عام جرى العمل بتجانس وتكامل بين جميع أعضاء اللائحة في هذه المجموعة من المستطلعات. أما البعض الآخر من المرشحات فقد كان دوره شكلياً حيث قالت إحداهن: "كان يترك لي الكلمة الأخيرة فقط فيما يتعلق بموضوع المرأة والشباب"، كما قالت أخرى إنها كانت تقوم بزيارات ميدانية أو تظهر إعلامياً إذا أعطاها اعضاء اللائحة الفرصة، حيث قالت حرفياً: "إذا دبرولي شي طلعة".

وفيما شاركت 78% من المرشحات في الزيارات الميدانية واللقاءات والجولات الانتخابية **(رسم بياني رقم 36)**، اقتصر ذلك على حضور إعلان اللوائح والبرامج الانتخابية، فيما لم تكن 17% من المرشحات متحدثات في هذه اللقاءات **(رسم بياني رقم 37)**.

رسم بياني رقم 36: هل شاركت في جولات/ لقاءات انتخابية للائحة؟

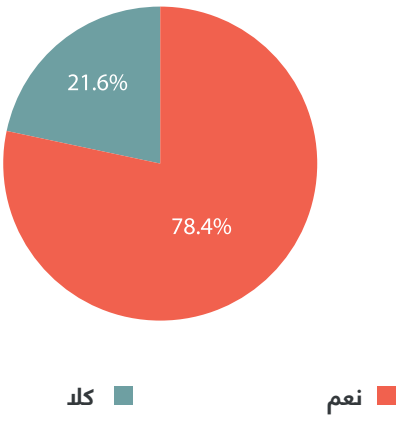

رسم بياني رقم 37: هل كنت متحدثة في اللقاءات الانتخابية؟

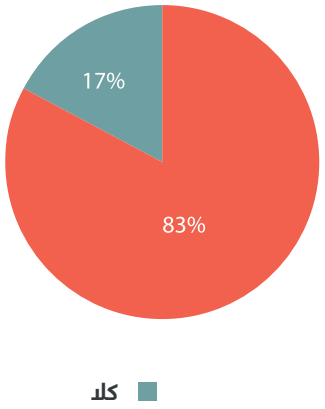

وبالرغم أن 62.5% من المرشحات المستطلعات كن متحدثات باسم اللوائح في بعض الندوات واللقاءات **(رسم بياني رقم 38)**، لم يكن تمثيلهن كافياً. فرئيس اللائحة أو أحد الرجال المرشحين هو من كان الضيف خلال اللقاءات الإعلامية في أوقات الذروة وعلى المحطات المهمة. كما طُلب من مرشحتين على الأقل توقيع كتاب استقالة مسبقة قبل الموافقة على ضمهما إلى اللائحة **(رسم بياني رقم 39)**.

رسم بياني رقم 38: هل كنت ممثلة للائحة في ندوات/لقاءات إعلامية؟

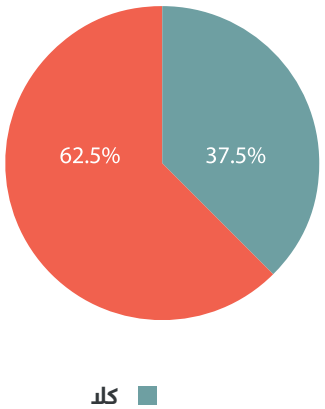

رسم بياني رقم 39: هل طلب منك توقيع استقالة مسبقة قبل الموافقة على انضمامك الى اللائحة؟

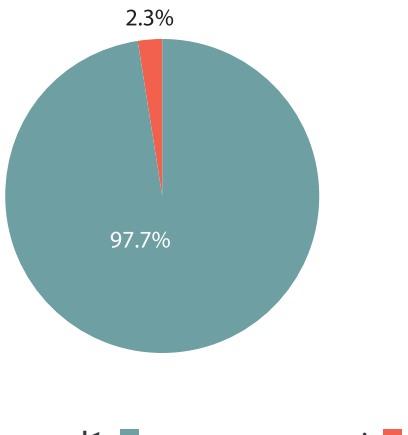

ولهذه الأسباب مجتمعة شعرت 28% من المرشحات بالتهميش من قبل اللوائح **(رسم بياني رقم 40)**. فهن لم يعطين اهتماماً أو فرصاً للظهور في الدوائر المرشحات عنها، ووجدن أن ترشحهن على لائحة معينة كان شكلياً ومجرد إتمام لعدد، أو ليظهر رئيس هذه اللائحة وأعضاؤها في مظهر الداعمين للنساء لترشيحهم امرأة معهم وبالتالي لتمكينهم من جذب أصوات النساء وزيادة الحاصل الانتخابي للائحة.

رسم بياني رقم 40: هل شعرت بأي نوع من التهميش؟

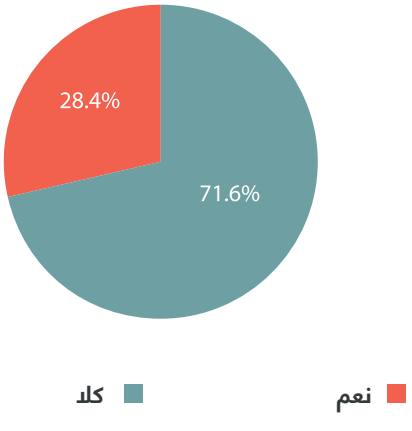

2. الدعم الانتخابي

لم تتلق 38% من المرشحات المستطلعات أي دعم إطلاقاً من قبل اللوائح أو الأحزاب التي تبنت ترشحهن **(رسم بياني رقم 41)**. تسبب عدم تأمين الدعم والموارد المالية التي وعدت بها المرشحات بعوائق أمامهن وصعوبة في الوصول إلى الناخبين ضمن دوائرهن. فجرى تنظيم الحملات وتمويلها بمبادرات شخصية وعائلية في كثير من الأحيان. كما أفادت مرشحات عن حصولهن على دعم من خلال بعض المنظمات غير الحكومية أحياناً لمساعدتهن على الظهور الإعلامي والإعلاني.

رسم بياني رقم 41: هل قامت لائحتك، حزبك، مجموعتك بتقديم الدعم الذي تستحقينه؟

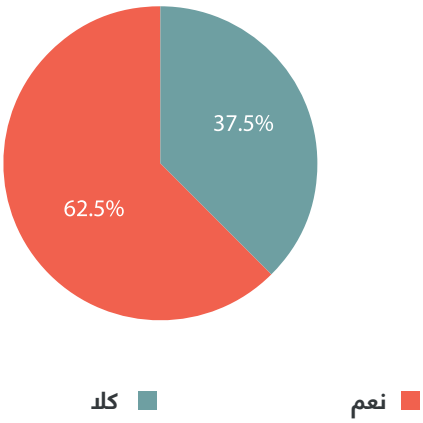

إلا أنه من اللافت قيام بعض المرشحات بمشاريع من أجل تأمين تمويل الحملة الانتخابية، حيث عرضت إحداهن على المجموعة التي دعمتها فكرة تحضير وبيع الخبز لتأمين جزء من المبالغ المطلوبة للنشاطات الانتخابية.

لم يكن التمويل الموارد المالية وتأمينها عائقاً أمام المرشحات المقتدرات مالياً أو اللواتي دُعمن فعلياً من قبل الأحزاب. فهؤلاء المرشحات القليلات "المحظيات" تلقين كل أنواع الدعم من مادي ومعنوي وبشري ولوجستي، فيما لم يكن هذا الدعم متساوياً في العديد من الأحيان مع باقي المرشحين **(رسم بياني رقم 42)**. بالرغم من تزويد المرشحات بالموارد البشرية المتساوية من متطوعين ومندوبين **(رسم بياني رقم 43)**، لم تمنح الأغلبية الساحقة 49% منهن

مساحة متساوية في الظهور الإعلامي مع باقي المرشحين على اللائحة، كما لم تمنح 71% منهن موارد مالية متساوية أو دعماً لوجستياً (مكاتب انتخابية، صور، نقليات....) وفق افادة المستطلعات.

رسم بياني رقم 42: هل كان هذا الدعم متساوياً بين أفراد اللائحة أو مرشحي/ات الحزب/المجموعة؟

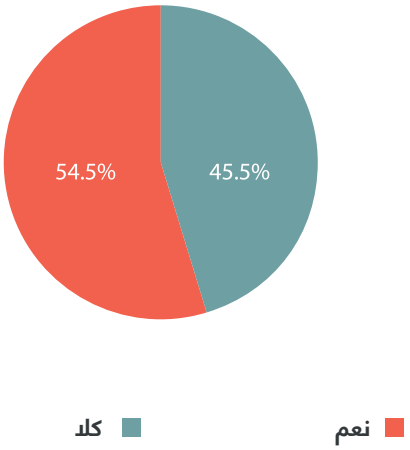

رسم بياني رقم 43: هل تم منحكِ؟

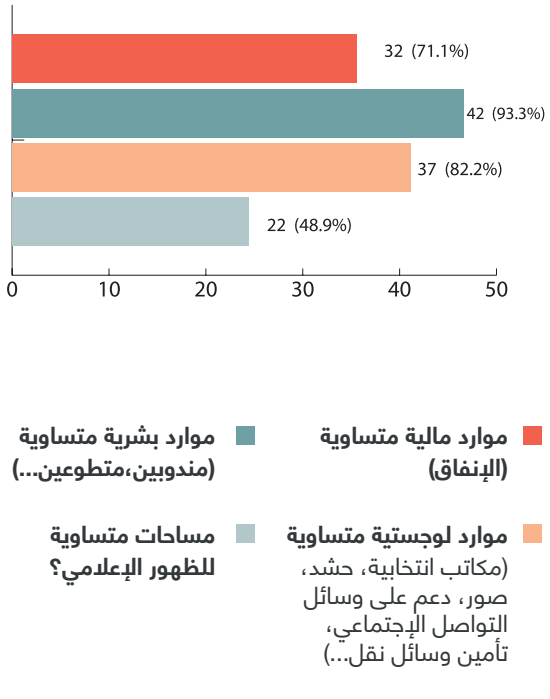

كما خصص بعض اللوائح دعم لمرشحين دون آخرين، وقد ظهر جلياً من خلال أجوبة المرشحات أن الدعم الكبير يتوجه في أغلب الأحيان نحو المرشحين/ات الذين لديهم/ن أرجحية الفوز والحصول على أعلى نسبة من الأصوات التفضيلية.

لم تحظ 68% من المرشحات بتغطية إعلامية عادلة، ففي رأي 84% أن الإعلام لم يعط مساحة متساوية للمرشحين/ات بسبب الظهور الإعلامي المدفوع الأجر والتكلفة الباهظة الذي تطلبه وسائل الإعلام، وحيث إن معظم المرشحات يفتقدن للموارد المالية الكبيرة. وجاء التعويض من خلال الدعم الذي تلقينه من إحدى الجمعيات غير الحكومية، حيث شارك بعض المرشحات في برنامج تلفزيوني ترعاه. وقد تلقت 29.5% من المرشحات المستطلعات دعماً من جمعيات نسوية تنوعت بين تدريبات على خوض الانتخابات، العمل السياسي، كيفية كتابة خطاب وإلقائه، التواصل مع الناخبين، عرض البرامج الانتخابية وإطلاق مواقع الكترونية للمرشحات **(رسم بياني رقم 46-45-44)**.

رسم بياني رقم 44: هل تلقيت دعماً من الجمعيات النسوية؟

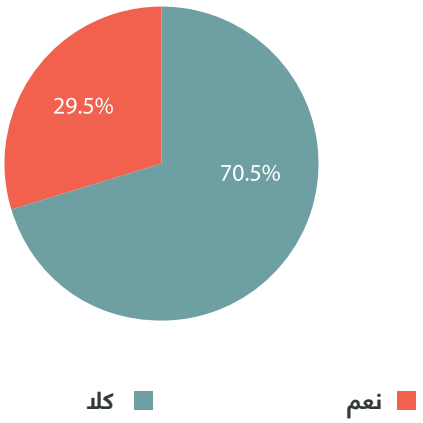

رسم بياني رقم 45: هل أعطى الإعلام مساحة متساوية لجميع المرشحين؟

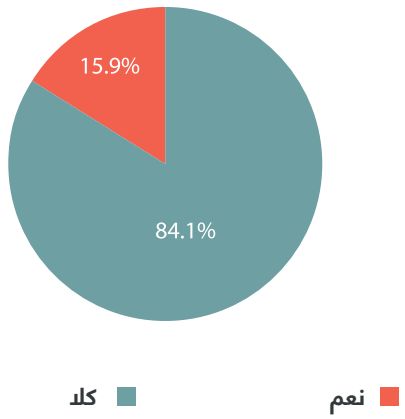

رسم بياني رقم 46: هل حظيت بتغطية إعلامية عادلة؟

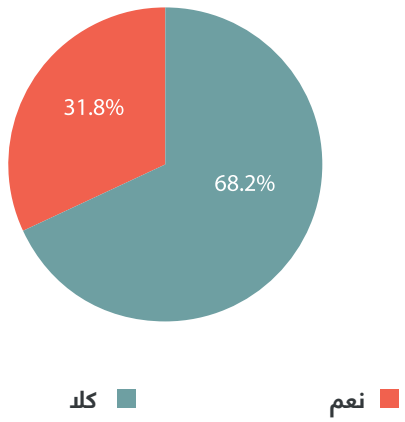

وقد ساهمت التقديمات في تمكين النساء وخلق مساحات مشتركة للتعاون. استفادت من هذه التدريبات خصوصاً من أردن العمل في السياسية ولا يملكن الخبرة الكافية، فيما اعتبرت مرشحات أخريات أن الدعم قُدّم للبعض دون الآخر، خصوصاً فيما يتعلق بالظهور الإعلامي.

3. قانون الانتخاب

أجمعت المرشحات اللواتي تم استطلاعهن على أن قانون الانتخابات الحالي لم يساعد في تمثيل النساء **(رسم بياني رقم 47)**، وشكّل عائقاً أساسياً أمام انتخابهن، خصوصاً أن اعتماد الأصوات التفضيلية أدى الى تنافس كبير داخل اللائحة الواحدة وإلى فوز الرجال بأكثريتها مع تجيير الأحزاب الأصوات التفضيلية الى الرجال اعتماداً على العقلية الذكورية السائدة والنظرة الدونية إلى إمكانات المرأة وفرصها في القيادة السياسية.

رسم بياني رقم 47: هل ساعد قانون الانتخاب في تمثيل النساء؟

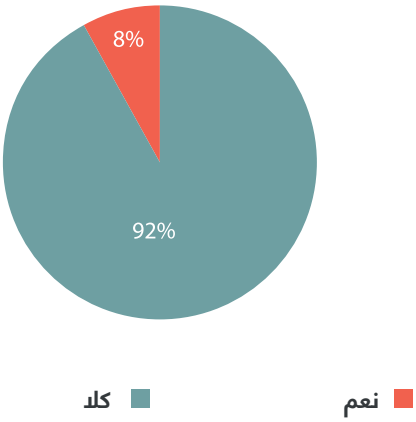

وتعتبر أغلب المرشحات أن عدم اشتمال القانون على الكوتا النسائية هو السبب الأساسي في عدم وصول نساء الى المجلس النيابي. وأكدت 28% من المستطلعات عدم نيتهن الترشح لاحقاً في ظل هذا القانون بسبب إجحافه في حق النساء **(رسم بياني رقم 48)**.

رسم بياني رقم 48: هل ستعيدين الترشح في ظل هذا القانون الانتخابي؟

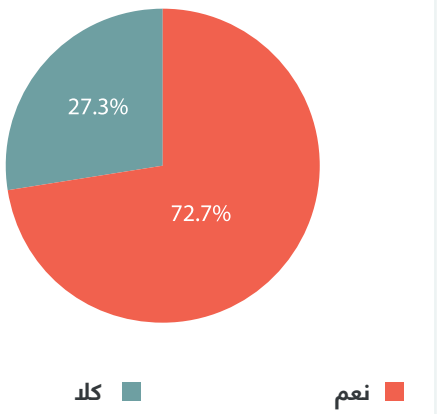

لكي تتمثل النساء بشكل أكبر في البرلمان، أعربت المرشحات عن ضرورة إقرار الكوتا النسائية، بالإضافة إلى اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة، فيما يعتبر بعض المرشحات أنه يوجب تعديل قانون الانتخابات الحالي بمجمله وإلغاء الطائفية السياسية.

4. عدم استجابة المؤسسات

أجمعت المرشحات المستطلعات على أن التحدي يكمن في عدم فعالية المؤسسات وغياب دورها الرقابي وعدم فرض سيطرتها في الحد من المخالفات الانتخابية وفي ضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات.

وفي استطلاع المرشحات حول انطباعهن عن دور هيئة الإشراف على الانتخابات، اعتبر البعض أن الهيئة لا تتمتع بصلاحياتٍ تمكّنها من ممارسة دورها بفعالية، وغياب الإرادة السياسية لتمكينها من ذلك، وأجمعت المرشحات على أن الهيئة لم تقم بأي دور بارز، لا في انتخابات العام 2022 ولا في الدورة السابقة، رغم أن المخالفات والخروقات الانتخابية كانت واضحة. في حين تعتبر إحداهن أن الهيئة غير حيادية ولا تمارس عملها باستقلالية، وترى أخريات أن أداء الهيئة نظري وتوثيقي فقط، حيث تكتفي بتوثيق المخالفات التي تردها، من دون أخذ أي إجراءات بشأنها.

كما عبّرت مرشحات عن امتعاضهن من تعامل الهيئة معهن بسبب عدم الإجابة على التساؤلات التي وُجّهت إليها حول مواضيع مادية وكيفية التصرف في ظل الأوضاع الراهنة.

فيما تجهل مرشحتان على الأقل ماهية هيئة الإشراف على الانتخابات ودورها، فقد اختلط الأمر على البعض بين مهام الهيئة ومراقبي الاتحاد الأوروبي، وعلم بعض المرشحات بوجودها بالاسم فقط من دون أية معرفة بمهامها وصلاحياتها وكيفية التواصل معها، واعتقدن أنها المسؤولة عن تسجيل اللوائح.

5. العنف ضد المرأة

تعرضت 57% من المرشحات المستطلعات لضغوطات مباشرة وغير مباشرة أثناء حملاتهن الانتخابية **(رسم بياني رقم 49)** لدفعهن إلى الانسحاب من الانتخابات، كما تم الضغط على مناصرين ومندوبين لهن لوقف العمل معهن.

رسم بياني رقم 49: هل واجهت ضغوطات أثناء الحملة الانتخابية ؟

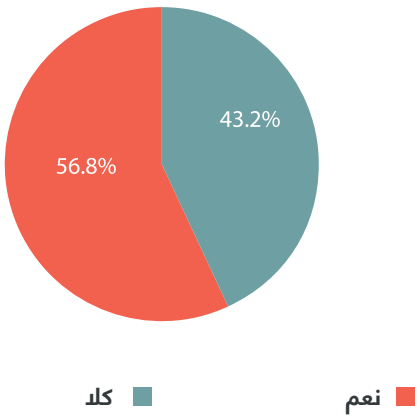

تعرضت 51% من المرشحات إلى أنواع من العنف خلال حملاتهن الانتخابية **(رسم بياني رقم 50)** كالتهديد والتشهير. ويعود ذلك إلى الصورة النمطية والنظرة الدونية إلى المرأة، وإلى استسهال الهجوم والضغط على النساء المرشحات في بيئة ذكورية بطريركية.

رسم بياني رقم 50: هل واجهت أي شكل من أشكال العنف خلال الحملة؟

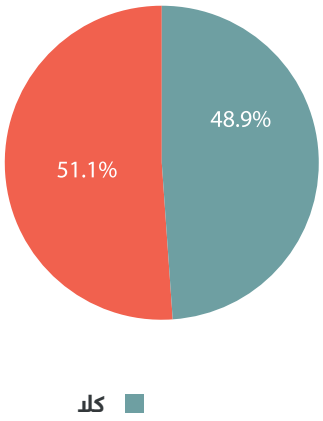

جرى التشهير بالعديد من المرشحات من خلال نشر الشائعات والاتهامات والتدخل في أمور حياتهن الشخصية بشكل مباشر، وحياة عائلاتهن أيضاً من قبل المجتمع والصحافة والإعلام. كما اختُلقت أخبار عن مرشحات بهدف محاربتهن وتشويه سمعتهن، وقالت إحدى المرشحات: "إن الإعلاميين أصحاب المواقع الرخيصة والصحافة الصفراء يكون هدفهم الابتزاز وطلب المقابل المادي مقابل المدح وإلا تأليف الشائعات وتوجيه الاتهامات في ملفات فساد".

كما اتضح أن التهديد بالعنف كان منتشراً واستُخدم كأسلوب تخويف من قبل المعارضين، ووفقاً لما ذكرته المرشحات اللواتي قابلناهن أنه تم توقيف جلسات ولقاءات سياسية أو إلغاؤها تحت وقع التهديد و"البلطجة".

كما تلقت العديدات منهن إهانات وتوصيفات ذكورية وشتائم. وقالت إحدى المرشحات إنها لم تتحمل هذا العنف الذي أشعرها بالإحراج تجاه عائلتها وأولادها الذين قد يعترضون مسارها لتجنب تحمل هذا النوع من الضغوطات.

وتعرضت صور العديدات من المرشحات للتمزيق في مناطق مختلفة.

فيما تنوع العنف الذي تعرضت له المرشحات بين عنف نفسي وجسدي وإلكتروني واقتصادي وجنسي ومجتمعي. وقد احتل العنف الإلكتروني أعلى نسبة عنف تعرضت لها المرشحات خلال حملاتهن الانتخابية، بنسبة 79% **(رسم بياني رقم 51)**، حيث قادت الجيوش الإلكترونية حملات شرسة ضد المرشحات وصلت حد اتهام إحداهن بالعمالة، كما تم الاستحصال على صور قديمة لها وإعادة نشرها لابتزازها من أجل سحب ترشحها.

وبالرغم من العنف الذي تعرضت له المرشحات، أظهرت العديدات منهن عزيمة وإصراراً على خوض المعركة الانتخابية، من دون التأثر بأي نوع من أنواع الضغوطات هذه. ورغم قيام بعضهن بالإبلاغ عن حوادث العنف التي تعرضن لها إلى الجهات الأمنية المختصة، فضّل البعض الآخر عدم التقدم بأي شكوى لاقتناعهن بأنه لن تتم محاسبة الفاعلين وستبقى الشكوى ومتابعتها مضيعة للوقت.

رسم بياني رقم 51: ما هي طبيعة هذا العنف؟

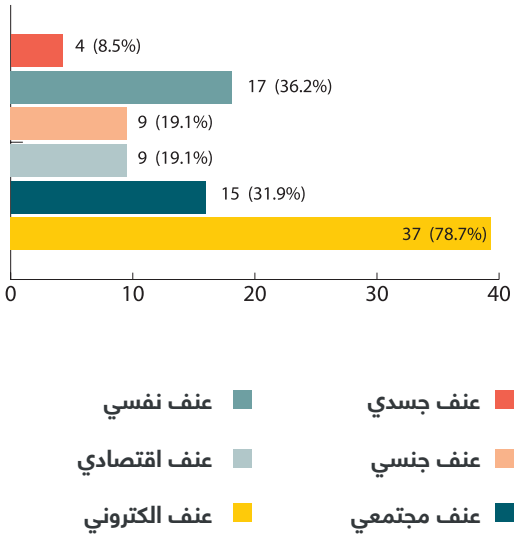

6. حملة المرشحة الانتخابية وقضايا المرأة

على الصعيد العام، تم سؤال المرشحات المستطلعات عن أبرز القضايا التي تناولتها حملاتهن الانتخابية. وقد تنوعت الأجوبة حسب رؤية كل مرشحة ونظرتها السياسية، وتمحورت الأجوبة بالغالب حول ما اعتبرته المرشحات أولويات أساسية تتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية من غذائية وتعليمية وتحديث المناهج التربوية وتأمين الخدمات الأساسية للعيش الكريم والعمل على إقرار تغطية صحية شاملة وتحسين الوضع الاقتصادي.

كما تضمن البرنامج الانتخابي لمرشحة على الأقل السعي إلى إقرار دولة علمانية في لبنان ترتكز على قانون موحد للأحوال الشخصية، إضافةً إلى إلغاء النظام الطائفي كمطلب من مطالب انتفاضة 17 تشرين.

وتركز بعض الإجابات حول موضوع استقلالية القضاء وإلغاء النظام السياسي الطائفي، وإقرار قانون شفافية الوصول إلى المعلومات، تحرير بلدية بيروت من وصاية المحافظ، مواجهة التمدد الإيراني، حصر السلاح بيد الجيش اللبناني، استرجاع الأموال المنهوبة، منع التفلت من العقاب وحماية أموال المودعين، والوصول إلى دولة مستدامة من خلال ترسيخ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة الـ17 ودمجها بالمناهج والتركيز على الأبحاث.

كما تم ذكر العمل على إقرار بعض القوانين أو اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بـ:الإقرار بالذنب، إدارة الإفلاس، تأمين شبكة أمان اجتماعية، تعديل التشريعات غير العادلة ووضع تشريعات جديدة (مثل المكننة – نادي الغولف – أملاك الدولة البحرية....).

أما على صعيد الأولوية التي أعطاها برنامج المرشحة لقضايا المرأة، فقد تضمن بعض البرامج موضوع إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، إقرار قانون شامل لمكافحة العنف ضد النساء، منع التزويج المبكر (الحد الأدنى 18 سنة)، إقرار قانون عمل عادل ليشمل عاملات المنازل، منح الجنسية اللبنانية لأولاد المرأة اللبنانية، إلغاء نظام الكفالة، إلغاء تجريم المثلية الجنسية، إقرار الكوتا النسائية، بالإضافة إلى إلغاء بعض المواد المتعلقة بالزنا بسبب إجحافها بحق المرأة.

فيما لم تخصص مرشحات في برنامجهن الانتخابية أي أمر يتعلق بحقوق المرأة بحجة أن المرحلة الحالية حرجة جداً ويوجد أولويات أخرى وأن البرنامج الانتخابي بشكل عام يتوجه إلى الرجال والنساء على حد سواء. وهنا يظهر أن هناك مرشحات أعدن استخدام الأساليب الذكورية نفسها التي يلجأ إليها الساسة، وربما عن جهل، لتهميش النساء وقضاياهن بالرغم من المنفعة العامة والعائد الاقتصادي والتنموي لتمكين النساء وإحلال العدالة الجندرية.

ورداً على سؤال المرشحات عن سبب عدم وصول كتلة نسائية وازنة إلى مجلس النواب وتشكيل النساء قوة ضغط على صانعي القرار بالرغم من أن عدد الناخبات المسجلات (2,022,387 من أصل 3,967,507 ناخب مسجل)[21] فاق عدد الناخبين الذكور المسجلين، اعتبر بعض المرشحات أن:

1. الذكورية السائدة تنظر نظرة دونية وتهمش دور النساء في العمل السياسي، وتملي على المرأة أدواراً تقليدية تخضعها للسلطة الأبوية والقرار العائلي الذي يرحب بدعم الرجل لهذه المناصب حد توريثه العمل السياسي.
2. قانون الانتخابات يتطلب إمكانات مادية وعلاقات وتجارب سياسية قوية تحد من إمكانات النساء في مواجهة الطبقة السياسية الحاكمة بدليل وجود 38 لائحة من أصل 103 دون عنصر نسائي، أي ما يعادل 37% من مجموع اللوائح.
3. عدم إدراك النساء لأهمية الترشح وعدم وجود وعي سياسي كافٍ.

[21] Ministry of Interior and Municipalities, Directorate General of Civil Status (2022). Statistical data based on Mohafaza. https://www.dgcs.gov.lb/arabic/statistics-map

ولتخطي هذه المعوقات، أشارت 83% من المرشحات إلى أنهن سيعملن على الدفع باتجاه كتلة نسائية وازنة في حال نجحن في الوصول إلى البرلمان **(رسم بياني رقم 52)**.

رسم بياني رقم 52: في حال نجحت في الوصول الى البرلمان، هل ستعمدين الى الدفع باتجاه كتلة نسائية؟

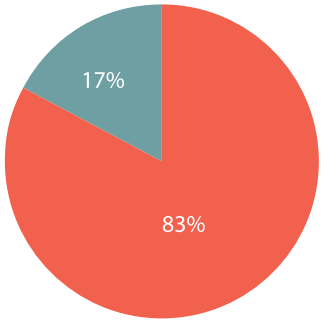

أما عن تقييم المرشحات لتجربتهن بالترشح والانضمام إلى اللوائح وخوض المعركة الانتخابية، فكانت بأغلبها جيدة **(رسم بياني رقم 53)**. فبالرغم من كل العوائق والتحديات التي واجهت المرشحات والضغوطات التي تعرضن لها، اعتبر أغلبهن أنها تجربة تعلمن منها الكثير من الثقافة والحنكة السياسية ومعرفة كيفية خوض المعركة الانتخابية، وهذا ما يبرر رغبة 60% منهن بالترشح في الاستحقاق الانتخابي المقبل **(رسم بياني رقم 54)**، حيث اعتبرت العديد من المرشحات أن هذه التجربة منحتهن الخبرة اللازمة لخوض معركة أخرى مبنية على فكر ووعي سياسي أكبر، وهن يعملن على تغيير العقلية السائدة حالياً وسيحاولن باستمرار خوض هذه المعركة التي تتطلب نضالاً طويلاً ولا يمكن الاستسلام للوضع الحالي.

رسم بياني رقم 53: كيف تقيمين هذه التجربة بشكل عام؟

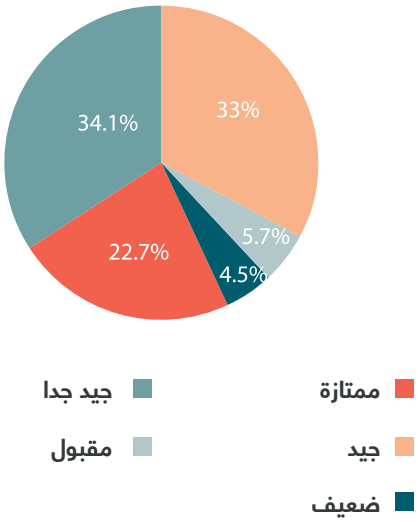

رسم بياني رقم 54: هل ستترشحين في الاستحقاقات المقبلة؟

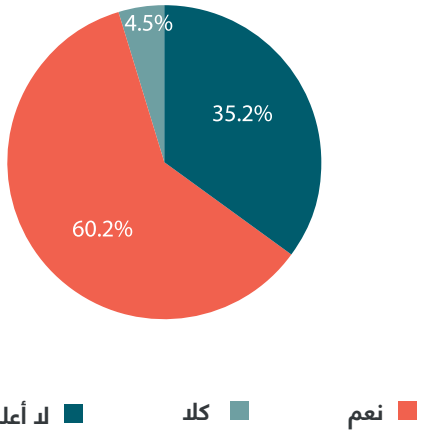

القسم الخامس: أبرز الاعتداءات التي تعرضت لها المرشحات والناشطات خلال الانتخابات

المرشحة دعد قزي عن دائرة جبل لبنان الرابعة:

أجرت مراقبة "لادي" مقابلة مع المرشحة دعد قزي بعد اتصالها بالجمعية للإفادة عن تعرضها لحادثة ضرب وتعد قبل يوم واحد من الاستحقاق الانتخابي، وبعد أخذ موافقتها على نشر اسمها وقصتها وصورها التي زودتنا بها عبر إرسالها إلى مراقبة "لادي" من خلال تطبيق "واتسأب"، أطلعتنا على مجريات الحادثة، حيث إنها تعرضت نهار السبت 14 أيار 2022 إلى شتائم أمام مكتبها من شبان كانوا على متن سيارة ذات زجاج داكن "مفيمة"، وكانت قد أبلغت مخابرات الجيش بالأمر. وفي اليوم عينه عشية الانتخابات، وبعد الانتهاء من اجتماعها في مقهى بيت بيوت في خلدة، حوالي الساعة الحادية عشر ليلاً، وهي في طريقها للعودة مع صديقتها، بدأت بمطاردتهما سيارة عند مفرق برجا - الجية، إلى أن وصلتا إلى طريق فرعي حيث اعترضت طريقها سيارة أخرى ترجل منها شابان يضعان كمامات وقبعات انهالا عليهما بالضرب واللكمات وهدداها: "بدكن تشتغلوا انتخابات، اشتغلوا انتخابات"، ليعودا بعدها إلى سيارتهما متوجهين إلى مكتبها حيث أطلقا عليه الرصاص قبل أن يفرا.

وعلى الفور، توجهت قزي وصديقتها إلى المستشفى للحصول على معاينة طبية، ثم إلى مخفر برجا حيث طُلب منهم التوجه إلى مخفر السعديات كون الحادثة تقع خارج نطاق المخفر.

وتقول قزي إن الاعتداء طال أيضاً المسؤولة عن حملتها الانتخابية وأحد الشبان العاملين في حملتها، إذ تعرضت سيارة كل منهما لاعتداءات شملت إزالة لوحات السيارات، في محاولة لترهيبها لثنيها عن ترشحها.

في دائرة البقاع الأولى - زحلة

أصدرت عائلة أبو دية بياناً تبرأت فيه من المرشحة ديمة أبو دية. وقد جاء في البيان أن العائلة تعارض وتستنكر ترشّح ديمة على لائحة القوات اللبنانية، وتعتبر أن هذا الترشّح لا يعبّر عن هوية عائلة آل أبو دية ومسيرتها النضالية.

وفي دائرة البقاع الثالثة - بعلبك الهرمل

أصدرت عشيرة آل زعيتر بياناً أشارت فيه إلى أن المرشحة عن دائرة بعلبك الهرمل سارة منصور زعيتر لا تمثّل العائلة، بل تمثّل من رشّحها في حركة مواطنين ومواطنات، وأكّدت أنّ العائلة تبقى وفيّة لنجلها النّائب غازي زعيتر.

وفي دائرة بيروت الأولى

تكرر مشهد الاعتداء على صور المرشحة بوليت ياغوبيان. فبعد تمزيق صور لحملتها الانتخابية، تم الاعتداء على صورة عائدة لها عبر رميها بطلاء أسود.

في دائرة جبل لبنان الأولى - جبيل كسروان

تمت فبركة فيديو يتهم فيه المرشحة كارن بستاني بالسرقة من أحد محلات الـ"سوبرماركت". وقد أجرت مراقبة "لادي" فوراً لقاء معها للوقوف على حقيقة ما حصل، حيث أكدت أنها تتعرض لحملة تشويه ومحاربة من قبل التيار الوطني الحر وحزب الله، وأنها سترد على الموضوع عبر مؤتمر صحافي، وكان مكتبها الإعلامي قد أصدر بياناً اتهم فيه التيار الوطني الحر بفبركة الفيديو.

في دائرة البقاع الثانية - راشيا والبقاع الغربي

انتشر بيان مجهول المصدر موجه ضد المرشحة غنوة الأسعد يطالب فيه عائلتها بالتبرؤ منها. وبعد تواصل مراقبي "لادي" مع المرشحة، أشارت الأخيرة إلى أنها لا تعرف مصدر البيان لكنها تقدمت بشكوى، وهي بانتظار نتائج التحقيقات.

Forwarded

يقول استاذنا المبجل الراحل نيتشه :-
"في بعض الأحيان، لا يرغب الناس في سماع الحقيقة لأنهم لا يريدون أن تتحطّم أوهامهم" .

إنطلاقاً من قول قائدنا البجّل نقول للمتوهّم حسين قاسم أسعد ومن خلفك المجرم جعجع لا تلعب بمصير ومستقبل ابنتك غنوة وترميها ،فإنها متعلمة ومستقبلها امامها ،كنت مع الاشتراكي وقلت الامرأة في بيروت وهربت الى سحمر وانتقلت لتيار المستقبل ومن بعدها لأشرف ريفي واليوم مع القوات ،،،آل اسعد اناس طيبون شرفاء مقاومون ، آن الأوان ليخرجوا ويتبرأوا منك فأنت شواذ بينهم تأخذ بعائلتك الى امكنة لفظتها الناس والوطنيون وحاربوها ....
#حسين اسعد حاقد
حسين قاسم اسعد خاين #
حسين اسعد وجعجع في خندق واحد#
سحمر تنبذ الشاذين#

في دائرة جبل لبنان الثالثة - بعبدا

هدّد مناصرو حركة أمل وحزب الله في بعبدا المرشحة فرح قاسم والمرشح منير دوماني (لائحة قادرين نخلي الأزمة فرصة) اللذين كانا يتوجهان إلى الشياح لعقد لقاء انتخابي في استراحة هادي نصر الله. وبعد التواصل مع المرشحة، أكدت لنا أن صاحب الاستراحة ألغى اللقاء قبل ساعات من انعقاده.

في دائرة بيروت الثانية

تعرضت المرشحة ناهدة الخليل إلى ضغط من أجل سحب ترشحها إلى الانتخابات. وقد أكدت الخليل خلال اتصال مع "لادي" أنها تتعرض لحملة من جهات لا تريد الإفصاح عنها، في محاولة لإقصائها عن الاستحقاق الانتخابي بسبب ميول ابنتها الجنسية.

وفي دائرة الجنوب الثانية - صور قرى صيدا الزهراني

رفعت المرشحة بشرى الخليل إلى "لادي" كتاباً عن تهديد بالقتل تعرضت له، حيث قالت إن حركة أمل تلقت تعليمات من رئيسها نبيه بري بالتعرض لمرشحي اللائحة المنافسة وترهيبهم، مضيفةً أنها تعرضت للتهديد بحرق سيارتها وترهيبها وعائلتها بإطلاق قنابل صوتية على باب منزلها والتهديد بقتلها عبر إطلاق الرصاص على منزلها، بالإضافة إلى تعرضها للقدح والذم والتعرض لسمعتها وشرفها وكرامتها.

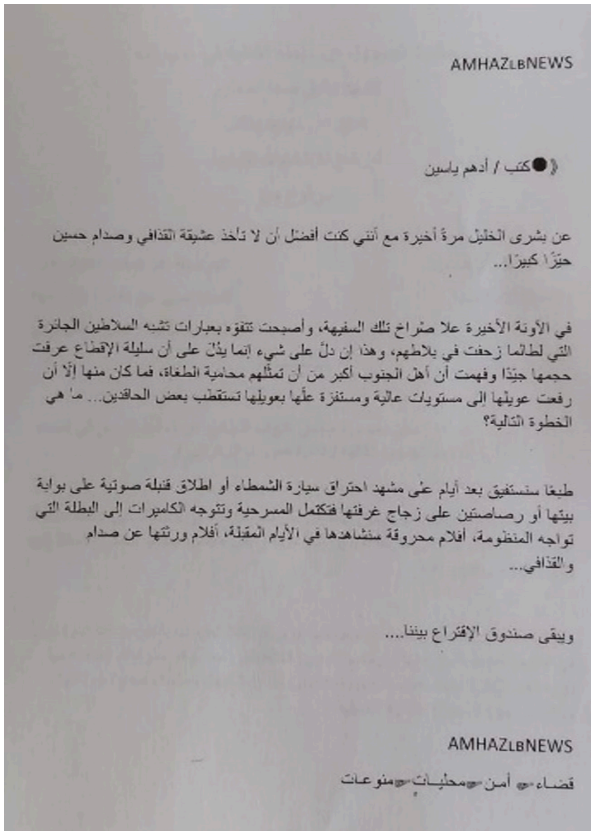
AMHAZLBNEWS

كتب / أدهم ياسين

عن بشرى الخليل مرة أخيرة مع أنني كنت أفضل أن لا تأخذ عشيقة القذافي وصدام حسين حيزًا كبيرًا...

في الأونة الأخيرة علا صراخ تلك السفيهة، وأصبحت تتقوه بعبارات تشبه السلاطين الجائرة التي لطالما زحفت في بلاطهم، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على أن سليلة الإقطاع عرفت حجمها جيّدًا وفهمت أن أهل الجنوب أكبر من أن تمثّلهم محاسبة الطغاة، فما كان منها إلّا أن رفعت عويلها إلى مستويات عالية ومستفزة علّها بعويلها تستقطب بعض الحاقدين... ما هي الخطوة التالية؟

طبعًا سنستفيق بعد أيام على مشهد احتراق سيارة الشمطاء أو اطلاق قنبلة صوتية على بوابة بيتها أو رصاصتين على زجاج غرفتها فتكتمل المسرحية وتتوجه الكاميرات إلى البطلة التي تواجه المنظومة، أفلام محروقة سنشاهدها في الأيام المقبلة، أفلام ورثتها عن صدام والقذافي...

ويبقى صندوق الإقتراع بيننا...

AMHAZLBNEWS

قضاء ● أمن ● محليات ● منوعات

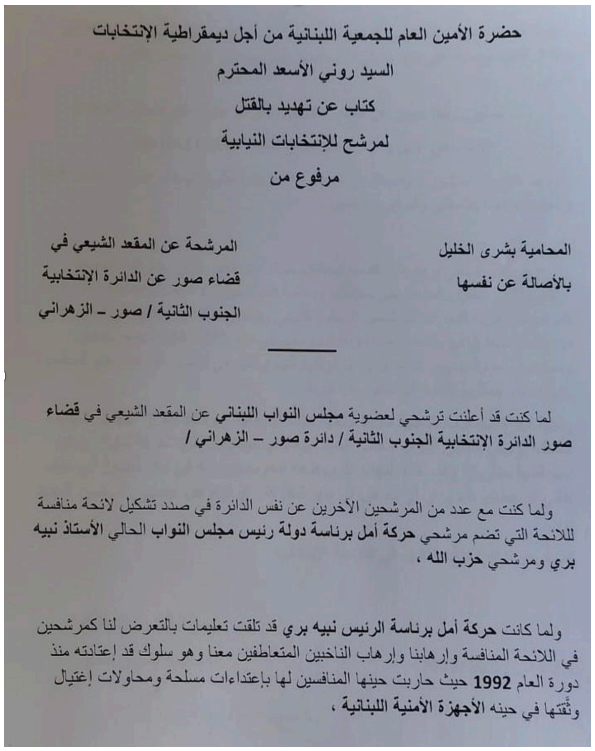
حضرة الأمين العام للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات

السيد روني الأسعد المحترم

كتاب عن تهديد بالقتل

لمرشح للإنتخابات النيابية

مرفوع من

المحامية بشرى الخليل
بالأصالة عن نفسها

المرشحة عن المقعد الشيعي في
قضاء صور عن الدائرة الإنتخابية
الجنوب الثانية / صور – الزهراني

لما كنت قد أعلنت ترشحي لعضوية **مجلس النواب اللبناني** عن المقعد الشيعي في قضاء **صور الدائرة الإنتخابية الجنوب الثانية / دائرة صور – الزهراني /**

ولما كنت مع عدد من المرشحين الأخرين عن نفس الدائرة في صدد تشكيل لائحة منافسة للائحة التي تضم مرشحي **حركة أمل برئاسة دولة رئيس مجلس النواب** الحالي **الأستاذ نبيه بري** ومرشحي **حزب الله** ،

ولما كانت **حركة أمل برئاسة الرئيس نبيه بري** قد تلقت تعليمات بالتعرض لنا كمرشحين في اللائحة المنافسة وإرهابنا وإرهاب الناخبين المتعاطفين معنا وهو سلوك قد إعتادته منذ دورة العام **1992** حيث حاربت حينها المنافسين لها بإعتداءات مسلحة ومحاولات إغتيال وقّعتها في حينه **الأجهزة الأمنية اللبنانية** ،

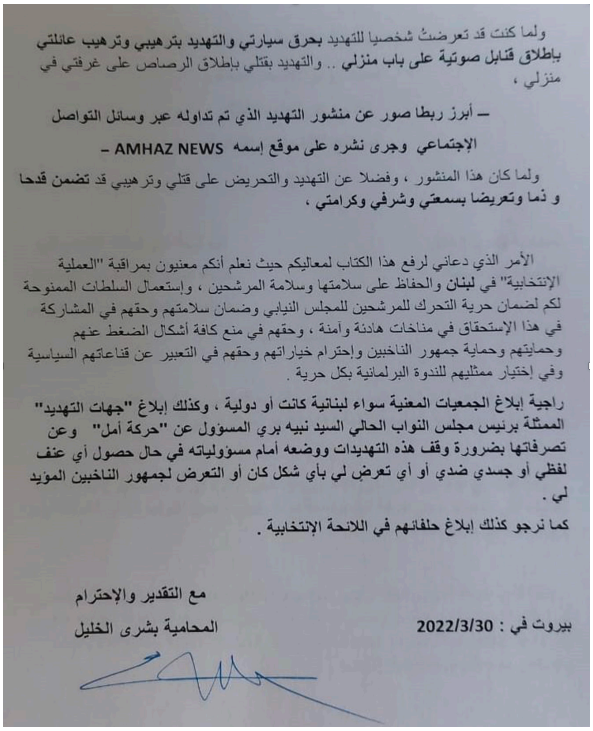

ولما كنت قد تعرضتُ شخصيا للتهديد **بحرق سيارتي والتهديد بترهيبي وترهيب عائلتي باطلاق قنابل صوتية على باب منزلي** .. والتهديد بقتلي باطلاق الرصاص على غرفتي في منزلي ،

– أبرز ربطا صور عن منشور التهديد الذي تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي وجرى نشره على موقع إسمه AMHAZ NEWS –

ولما كان هذا المنشور ، وفضلا عن التهديد والتحريض على قتلي وترهيبي قد **تضمن قدحا و ذما وتعريضا بسمعتي وشرفي وكرامتي** ،

الأمر الذي دعاني لرفع هذا الكتاب لمعاليكم حيث نعلم أنكم معنيون بمراقبة "العملية الإنتخابية" في **لبنان** والحفاظ على سلامتها وسلامة المرشحين ، وإستعمال السلطات الممنوحة لكم لضمان حرية التحرك للمرشحين للمجلس النيابي وضمان سلامتهم وحقهم في المشاركة في هذا الإستحقاق في مناخات هادئة وآمنة ، وحقهم في منع كافة أشكال الضغط عنهم وحمايتهم وحماية جمهور الناخبين وإحترام خياراتهم وحقهم في التعبير عن قناعاتهم السياسية وفي إختيار ممثليهم للندوة البرلمانية بكل حرية .

راجية إبلاغ الجمعيات المعنية سواء لبنانية كانت أو دولية ، وكذلك إبلاغ "جهات التهديد" الممثلة برئيس مجلس النواب الحالي السيد نبيه بري المسؤول عن "حركة أمل" وعن تصرفاتها بضرورة وقف هذه التهديدات ووضعه أمام مسؤولياته في حال حصول أي عنف لفظي أو جسدي ضدي أو أي تعرض لي بأي شكل كان أو التعرض لجمهور الناخبين المؤيد لي .

كما نرجو كذلك إبلاغ حلفائهم في اللائحة الإنتخابية .

مع التقدير والإحترام

المحامية بشرى الخليل

بيروت في : 2022/3/30

LADE

Sodeco, Petro Trad St
Sodeco 7 Bldg, 5th Floor
Tel 01 333 713 /4
info@lade.org.lb

حضرة السيدة بشرى الخليل المحترمة

تحيّة طيبة وبعد،

في البداية، نتوجه لك بالشكر على ثقتك بالجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات (لادي)، ورفع الشكوى إليها، من خلال الكتاب الذي توجّهت به إلينا في 30 آذار 2022.

وكما ذكرت في متن رسالتك، فنحن معنيّون بمراقبة العملية الانتخابية في لبنان، ولذلك فإننا سنقوم بمتابعة هذه الشكوى من خلال مراقبينا المنتشرين في مختلف المناطق، على أن نوثّقها في تقرير المخالفات الذي نصدره دوريًا، إضافة إلى التقرير النهائي حول العملية الانتخابية بالمطلق.

إنّ الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات هي جمعية مدنية غير حكومية تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي وتعزيز المواطنية، وقد استطاعت منذ بداية نشاطها عام 1996 تكريس فكرة مراقبة الانتخابات بمختلف أنواعها، وصولاً إلى إقرارها في قانون الانتخابات النيابية.

إلا أنّ صلاحيات "لادي" في هذا الإطار تبقى محصورة بمراقبة نزاهة وديمقراطية الانتخابات، وهي بالتالي لا تتمتع بالصلاحيات التقريرية والتنفيذية، فهي ليست جهازًا رسميًا، ولا تتبع للحكومة أو وزارة الداخلية والبلديات، المفترض بها قانونًا أن تضمن حرية المرشحين وأمنهم الشخصي.

ومع تأكيدنا على حقّ المرشحين، كما ذكرت في الكتاب المرسَل إلينا، في المشاركة في الاستحقاق الانتخابي في مناخات هادئة وآمنة، ومن دون ضغوط يمكن أن تُمارَس عليهم، مهما كان نوعها، بل اعتبارنا ذلك من الثوابت والشروط الواجب توافرها في أيّ عملية ديمقراطية، فإنّ ضمان هذا الأمر لا يقع في نطاق صلاحياتنا.

ولذلك، فإننا سنتابع هذه الشكوى ونوثّقها بطبيعة الحال، لكن قد يكون من المفيد أيضًا من جانبكم مراسلة السلطات مباشرة، وتحديدًا وزارة الداخلية وهيئة الإشراف على الانتخابات، ومطالبتها بضمان حقكم بالمشاركة في عملية انتخابية آمنة وديمقراطية.

مع كلّ الشكر والتقدير.

الهيئة الإدارية في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

في 31 آذار 2022

LADE

بدورها ردت الجمعية على المرشحة بشرى الخليل بكتاب أكدت فيه متابعة شكواها من خلال مراقبيها المنتشرين في مختلف المناطق بالإضافة إلى توثيقها في تقرير المخالفات الذي يصدر عنها بصورة دورية. كما أكدت حق المرشحين في المشاركة في الاستحقاق الانتخابي في مناخات هادئة وآمنة ومن دون ممارسة أي ضغوط عليهم. ورأت الجمعية بموجبه أيضًا أنه من الضروري مراسلة الجهات المعنية بهذا الخصوص، ولاسيما وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الانتخابات، لمطالبتها بضمان حق المرشحين بالمشاركة في عملية انتخابية آمنة وديمقراطية، علماً أن "لادي" لا تتمتع بصلاحيات تقريرية أو تنفيذية بل تبقى مهمتها محصورة بمراقبة نزاهة وديمقراطية الانتخابات.

بناءً على ذلك، تدعو ""لادي"" إلى تذليل العقبات والعوائق أمام المرشحات لضمان تمكين النساء من أجل عملية انتخابية شفافة وديمقراطية.

الفصل الرابع

نتائج استبيان الأحزاب

تُعد مسألة الأحزاب السياسية حاسمةً في إطار السعي الى تحقيق تمثيلٍ أكبر للنساء في مواقع القرار، لاسيما أن النساء بغالبيتهن العظمى، لديهن قدرةٌ محدودةٌ للوصول إلى شبكاتٍ اجتماعيةٍ واسعةٍ ويتمتعن بمواردٍ ماليةٍ وبدعمٍ اجتماعي أقل مقارنةً بالرجال. وفي لبنان، ترأس امرأة حزباً واحداً من بين كافة الأحزاب وهو حزب "تقدم" وهو حزب ناشئ ترأسه لوري هيتيان، إذ إن سلام يموت استقالت من رئاسة حزب الكتلة الوطنية قبل الانتخابات. ويعود هذا النقص بالتمثيل إلى أسبابٍ عدّة، من بينها الاعتقاد الشائع بأن السياسة هي حكرٌ على الرجال، وبأن للنساء حظوظ أقل بأن يتم انتخابهن، وبأن قرارهن السياسي ليس مستقلاً بل يتأثر بمواقف الرجال في حياتهن . ويعود نقص التمثيل في المواقع القيادية في الأحزاب الى أسبابٍ بنيويةٍ داخل الأحزاب نفسها، ومن بينها المركزية الشديدة لآلية اتخاذ القرار والتي غالباً ما يتحكم فيها قلة من القيادات (من الرجال) مما يضعف دور المرشحات بالرغم من كفاءتهن. وتنشط النساء في أغلب الأحزاب في الهيئات النسائية بالرغم من حضورها في قطاعات اخرى، مما يؤدي إلى تهميش دور المرأة وأهميتها داخل الحزب. وقد بدأ حديثاً بعض الأحزاب باعتماد الكوتا النسائية في نظامه الداخلي، مثل حزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب لنا.

يهدف هذا الفصل إلى تقييم دور المرأة في الأحزاب السياسية وكمرشحات، كما أنه يشمل مدى دمج الأحزاب السياسية للمرأة وقضاياها في أنشطتها واستراتيجيتها للحملة الانتخابية.

أجرت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مقابلات مع 12 حزباً ومجموعة بين أحزاب ومجموعات تقليدية وأخرى حديثة، فيما تعذر إجراؤها مع بعض الأحزاب الأخرى التي رغبت الجمعية بالتواصل معهم لأسباب مختلفة.

الأحزاب التي شملها الاستطلاع:

1. حزب لنا
2. ائتلاف شمالنا
3. الحزب التقدمي الاشتراكي
4. حركة أمل
5. حزب الجماعة الإسلامية
6. التيار الوطني الحر
7. حزب القوات اللبنانية
8. لحقي
9. الحركة الوطنية
01. نحو الوطن
11. حزب الكتلة الوطنية
21. حزب الكتائب

التنظيم الداخلي للحزب وهيكله وانعكاساته على المرأة

أكدت جميع الأحزاب التي تمت مقابلتها أنها تحرص على إرساء قواعد متساوية لتعزيز تمثيل الرجال والنساء **(رسم بياني رقم 55)**. فهي وفق ما ذكرت تقدم فرصاً متساوية للمشاركة في تدريبات دورية تشمل التثقيف وأدوات العمل السياسي من أجل التمكين لتبوء المراكز الحزبية. وعمدت إلى وضع سياسات مكتوبة لتعزيز المساواة، كاعتماد الكوتا واعتماد اللغة الحساسة جندرياً.

رسم بياني رقم 55: هل هناك قواعد لتعزيز تمثيل النساء داخل الحزب السياسي؟

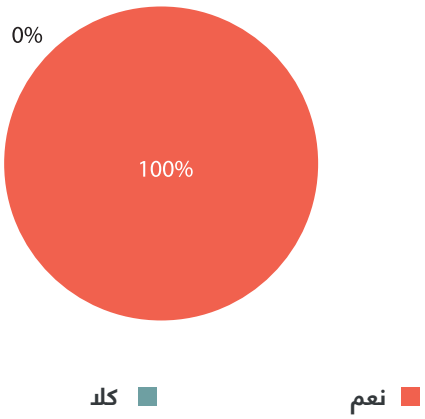

وتبين أن الفجوة بين الجنسين لا تزال كبيرة في عضوية الحزب السياسي **(رسم بياني رقم 56)**، خصوصاً لدى بعض الأحزاب التقليدية والدينية، وهي تعمل منذ مدة على تعزيز ادماج النساء وزيادة نسبتهن لتخطي هذه الفجوة.

رسم بياني رقم 56: هل توجد فجوة بين الجنسين في عضوية الحزب السياسي؟

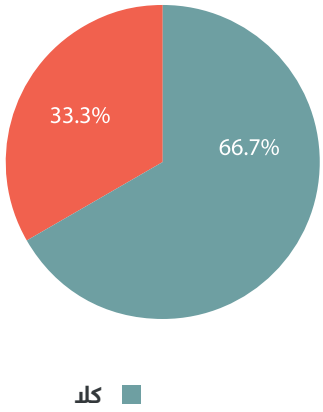

أما الأحزاب الناشئة، كحزب "تقدم"، فيرجع الفجوة إلى أن مؤسسي الحزب، وهم 6 الرجال وامرأة واحدة هي رئيسة الحزب. ويرجح أن يتغير هذا الرقم في انتخابات المكتب السياسي الجديد.

وتتفاوت نسب النساء في عضوية الأحزاب الأخرى، حيث تبرز مشاركة المرأة في حزبَي "لنا" 56% وحركة أمل 59% **(رسم بياني رقم 57)**.

رسم بياني رقم 57: ما هي نسبة عضوية المرأة في الحزب؟

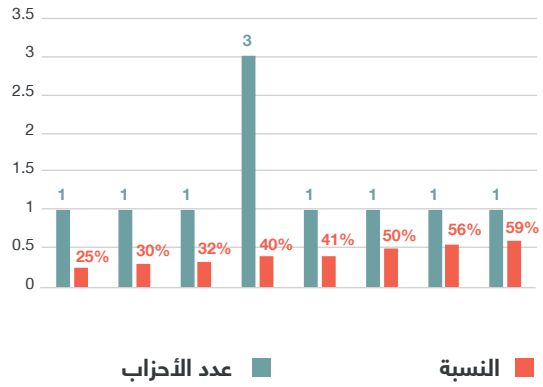

تؤكد أغلبية الأحزاب المستطلعة وجود قواعد تعزز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار داخل الحزب 83.3% **(رسم بياني رقم 58)** كان أبرزها اشتمال النظام العام لبعض الأحزاب على تمثيل المرأة حكماً بـ20% على الأقل في المكتب السياسي واللجان التنفيذية، وضرورة مشاركتها عند إصدار أي تعاميم حزبية، كما يعمد بعض الأحزاب إلى إشراك أكبر عدد من النساء من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات والندوات والورش التدريبية السياسية والاجتماعية والثقافية، إضافةً إلى توجيه المرأة نحو الحياة العملية المنتجة، فضلاً عن الأعداد والتقدم بدراسات قوانين تتعلق بشؤون المرأة.

رسم بياني رقم 58: هل هناك قواعد لتعزيز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في الأحزاب السياسية؟

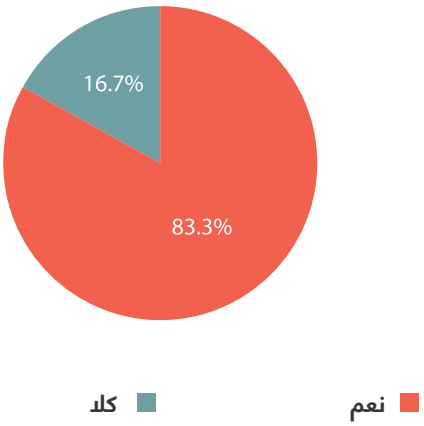

كما تبين أن 58.3% من الأحزاب المستطلعة لديها نائبات ممثلات في المجلس النيابي وسبق لها تسمية وزيرات في الحكومات السابقة **(رسم بياني رقم 59)**، ومن ضمنها حركة أمل، حزب القوات اللبنانية، التيار الوطني الحر، حزب لنا، حزب تقدم، ولوطني.

رسم بياني رقم 59: هل أي من نواب او وزراء الحزب من النساء؟

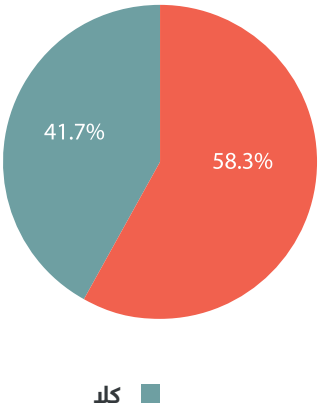

وتؤكد هذه الأحزاب أن مرشحاتها الفائزات وصلن إلى المجلس النيابي بفضل كفائتهن وليس بسبب وجود أي علاقة قرابة بينهن وبين قيادة الحزب 92% **(رسم بياني رقم 60)**، ما عدا حزب القوات اللبنانية حيث إن النائبة ستريدا جعجع هي زوجة رئيس الحزب.

رسم بياني رقم 60: هل هن على علاقة قربى برئيس أو قيادة الحزب؟

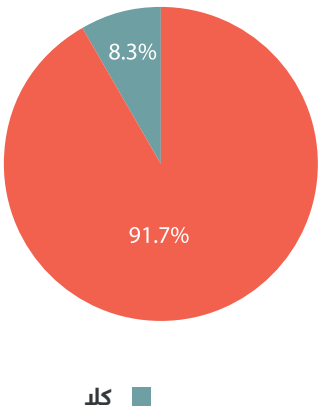

وبالتالي فإن 7 من 8 عضوات في مجلس النواب الحالي لا تربطهن علاقة قربى برؤساء الأحزاب التي رشحتهن.

السياسات الداخلية

تعتمد أغلب الأحزاب التقليدية (83.3%) على وجود مكتب أو وحدة تعنى بشؤون المرأة يستعاض بها عن الإدماج الكامل للمرأة في مختلف القضايا والمكاتب الحزبية والسياسية. تعمل هذه الوحدات على مبادئ المساواة وعدم التمييز **(رسم بياني رقم 61)** وعلى تمكين المرأة في مختلف المجالات.

رسم بياني رقم 61: هل القواعد الداخلية للحزب ترسي مبادئ المساواة وعدم التمييز؟

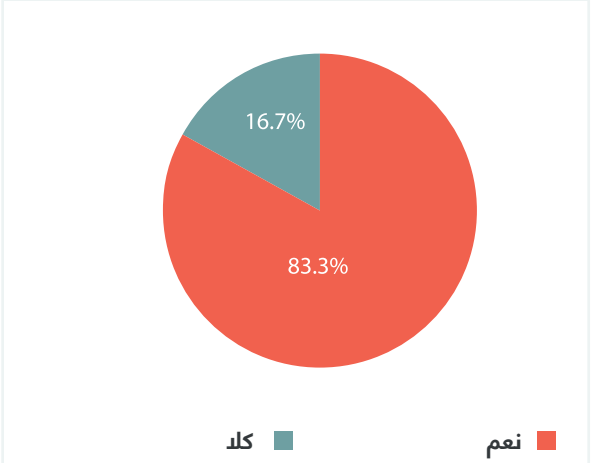

وقد أنيطت بهذه الوحدات أدوار تقليدية في العملية الانتخابية، من لقاءات توعوية وتثقيف انتخابي والحضور في الماكينات الانتخابية. كما حاول بعضها تطوير القوانين الخاصة بحقوق المرأة داخل الحزب كالكوتا.

تقوم هذه الأحزاب بانتخاب أو تعيين قياداتها من خلال المكتب السياسي والهيئة التنفيذية مرة كل أربعة أو ستة سنوات حسب نظامها الداخلي، مما يشكّل عائقاً أمام وصول النساء الحزبيات الى المراكز القيادية بسبب العوائق الهيكلية.

في المقابل، عملت الأحزاب الناشئة على إدماج المرأة في كافة هياكلها ولم تحصر مساهمتها الحزبية بقطاع معين، وبذلك مكنتها من المشاركة في اتخاذ القرارات الحزبية ومنها اختيار المرشحين/ات وعقد التحالفات. وتبين أن معظم الأحزاب الناشئة لها مجالس تنتخبها الجمعية العامة، وهي تضم نساء من دون تمييز.

القيادة والترشح

رشحت أغلبية الأحزاب المستطلعة نساء على لوائحها ولكن بأعداد قليلة مقارنة بأعداد الرجال المرشحين، خصوصاً لدى الأحزاب التقليدية، اما الأحزاب الدينية (حزب الله والجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية الاسلامية) فهي لم ترشح أية امرأة.

لكل حزب طريقته الخاصة في تحديد قائمة المرشحين/ات الحزبية:

- بينما تسمّي المكاتب السياسية المرشحين، يشارك الجناح النسائي لدى 42% من الأحزاب المستطلعة في اختيار المرشحات فقط **(رسم بياني رقم 62)**.
- فيما تعتبر أحزاب أخرى أن المرشحين/ات كانوا محددين سلفاً نظراً إلى "القاعدة الشعبية التي يتمتعون بها، والكفاءة والعمل السياسي المستمر".
- وثمة أحزاب أفادت بأنها عمدت إلى إجراء انتخابات تمهيدية داخلية لاستفتاء مناصريها حول المرشحين/ات واعتمدت على النتائج لاختيار المرشحين/ات من الفائزين/ات.

والبارز أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب لا تعتمد أية قواعد مكتوبة تتناول ترشح النساء، ما عدا حزب "لنا" الذي يعتمد الكوتا في الترشح من ضمن نظامه الداخلي.

رسم بياني رقم 62: هل تشارك النساء عضوات الجناح النسائي في اختيار المرشحات؟

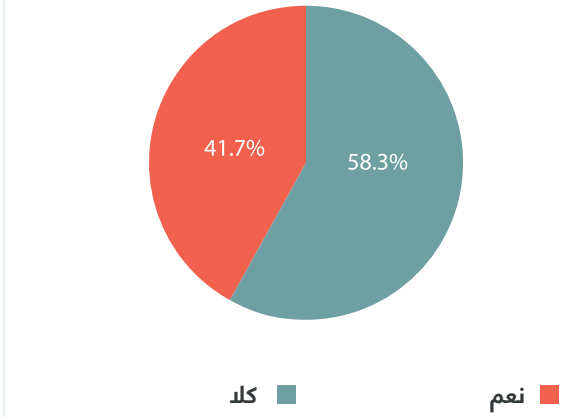

استراتيجيات الحملة

قد تدعم الأحزاب السياسية القضايا التي تهم المرأة وحقوقها كوسيلة جذب لأصوات النساء، حيث تعتبر 92% أنها تعتمد على استراتيجيات محددة لجذب أصوات الناخبات النساء **(رسم بياني رقم 63)** من خلال التشديد في برامجها وحملاتها الانتخابية على القضايا التي تهمهن وتطوير برامج تتعلق بحقوقهن.

رسم بياني رقم 63: هل للحزب استراتيجية لجذب أصوات النساء؟

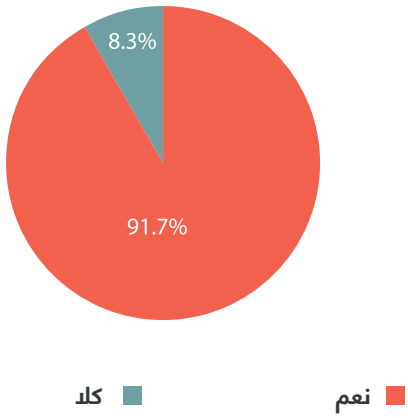

فهناك أحزاب طالبت من خلال برنامجها الانتخابي بإقرار قانون الجنسية، وإقرار الكوتا، وإقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، علماً بأنها كانت ممثلة سابقاً في البرلمان وقادرة على إقرار هذه القوانين لكنها لم تفعل ولم تستكمل ما طالبت به في إقرار أو تقديم أي مسودّة قانون تترجم البرنامج الانتخابي.

وقد تسعى الأحزاب السياسية أيضاً إلى الحصول على دعم المنظمات غير الحكومية أو النسائية، حيث أكدت 92% **(رسم بياني رقم 64)** من الأحزاب المستطلعة أنها تحظى بتأييد هذه المنظمات لها، فيما عدا الأحزاب الدينية.

رسم بياني رقم 64: هل الحزب يحظى بتأييد المنظمات النسائية؟

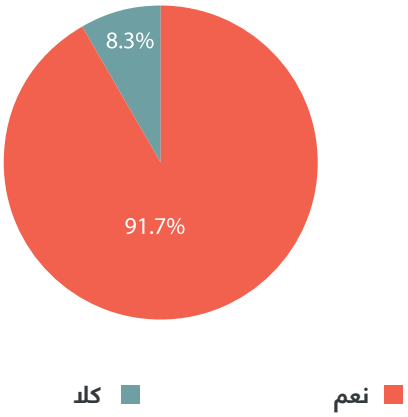

دعم المرشحات

استطلعت "لادي" الأحزاب حول كيفية دعم وتمويل المرشحات، وهي من العوامل الأساسية لإنجاح الحملات الانتخابية وفوز المرشحات.

1. تفاوت الدعم المالي بين الأحزاب والمجموعات حسب زعمها كالتالي:
   - لم تقدم بعض الأحزاب دعماً مالياً للمرشحات/ين لأنها لا تملك أي دعم مالي أساساً وليس بسبب التمييز بين المرشحين والمرشحات.
   - لم تقدم 42% من الأحزاب أي دعم مالي للمرشحات على لوائحها.
   - أما بعض الأحزاب فدعم المرشحين/ات الذين/اللواتي يعتقد أنهم/ن الأوفر حظاً بالفوز.
2. بالنسبة إلى توجيه الأصوات الحزبية، لم تجير العديد من الأحزاب أي أصوات للنساء، وخصوصاً بعض الأحزاب التقليدية، وإنما حولت ترشيح النساء إلى مسألة صورية.

يعتبر أحد الأحزاب أن ترشيح النساء على لوائحه في انتخابات عام 2022 كان لمجرد فرض واقع وجودهن وأهميتهن في الحزب، ولذلك لم يجير أي أصوات لهن، "فهذه الانتخابات هي حجر أساس لدعمهن في الوصول في الانتخابات المقبلة".

3. يبقى أن الدعم الوحيد الذي ادعت الأحزاب تقديمه من دون تمييز فهو عبر تخصيص مندوبين ومتطوعين نهار الانتخابات في مراكز وأقلام الاقتراع، وهذا طبعاً من مصلحة الأحزاب التي تحرص على تحصيل الحاصل الانتخابي من خلال أكبر عدد من الناخبين للوائحها.
4. وبالرغم من أن 3.38% من الأحزاب المستطلعة أفادت بأنها دعمت مرشحاتها على إدارة حملاتهن الانتخابية وعلى الظهور إعلامياً، فإن هذه النسبة تناقضها آراء المرشحات اللواتي شددن على أنهن واجهن صعوبات في الظهور الإعلامي والوصول الى الناخبين.

وظهرت صور المرشحات على ملصقات الحملات الانتخابية من دون تمييز **(رسم بياني رقم 65)** لدى اللوائح التي اعتمدت هذه الطريقة الإعلانية بهدف جذب أصوات النساء، علماً بأن ذلك لا يستدعي أية كلفة مالية إضافية، على عكس الإعلام التلفزيوني والرقمي المدفوع.

رسم بياني رقم 65: ما هو نوع الدعم الذي يقدمه الحزب لمرشحاته؟

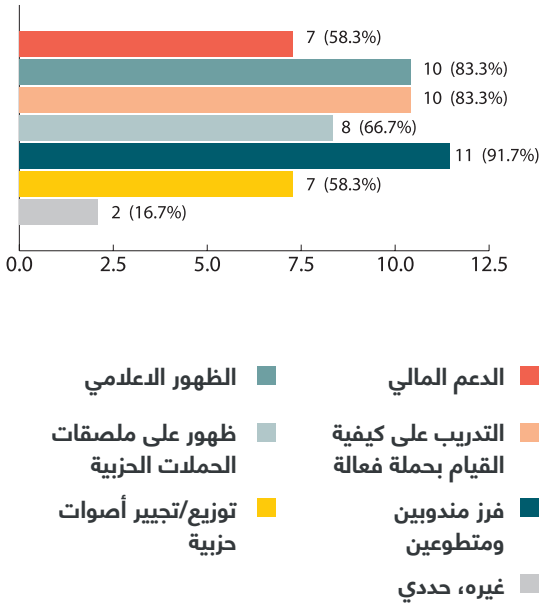

وأكدت كل الأحزاب أن المرشحات شاركن في مختلف الأدوار والمهام على اللائحة وفي تمثيلها والتحدث باسمها في المؤتمرات والندوات واللقاءات الانتخابية. كما جزمت كافة الأحزاب المستطلعة بأنها لم تلزم أي مرشح أو مرشحة على تقديم كتاب استقالة مسبقاً قبل الانضمام إلى اللائحة أو في حال الفوز **(رسم بياني رقم 66)**. بينما صرح بعض الأحزاب بأنه وضع كل طاقاته في سبيل دعم المرشحين/ات على اللوائح من دون أدنى تمييز بين الجنسين.

رسم بياني رقم 66: هل يجب على المرشحات تقديم خطاب استقالة مُوقَّع مسبقاً قبل انضمامهن إلى اللائحة أو في حال فوزهن؟

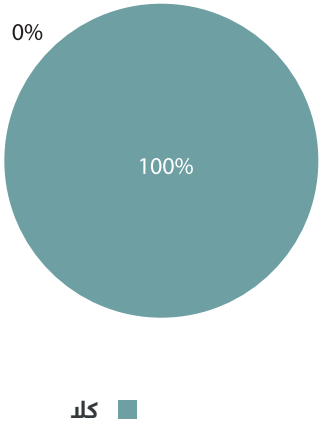

مشاكل أثناء فترة الحملة الانتخابية

قوبل ترشح النساء، خصوصاً لدى أحد الأحزاب التقليدية، باستهزاء بقدراتهن السياسية والإمكانيات التي يتمتعن بها، ولم يؤخذن على محمل الجد، خصوصاً في اجتماعات الحزب الداخلية. فقد قوبلن بالتشكيك الدائم بقدراتهن، كما تعرضت 33.3% من المرشحات إلى التدخل في جهود حملتهن الانتخابية من قبل الحزبيين **(رسم بياني رقم 67)**. وكان من الطبيعي أن تختلف هذه المشاكل عن التي واجهها الرجال داخل الحزب نظراً إلى العقلية الذكورية السائدة لدى بعض الأحزاب التقليدية، حيث لا تزال المرأة تجاهد لفرض نفسها داخل هذه الأحزاب، وبالتالي فإن تخطيها للعقبات أصعب مما يواجهه الرجال المرشحين من الأحزاب نفسها **(رسم بياني رقم 68)**.

رسم بياني رقم 67: هل تعرضت أي من مرشحات الحزب للعنف أو التدخل في جهود حملتهن الانتخابية؟

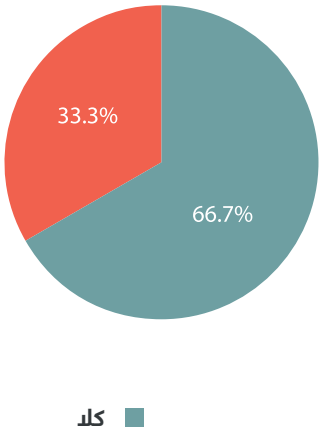

رسم بياني رقم 68: هل اختلفت هذه عن المشاكل التي يواجهها الرجال؟

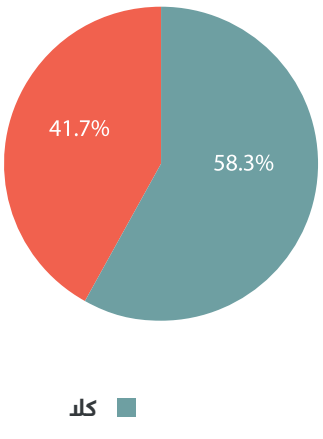

اتضح أيضاً أن 25% من الأحزاب المستطلعة **(رسم بياني رقم 69)** لم تعتمد أية قواعد لتعزيز التمثيل المتكافئ بين الرجال والنساء كمراقبين في مراكز الاقتراع، إذ إن 92% يؤكدون عدم وجود فجوة بين الجنسين بين المندوبين في هذه المراكز، بل وعلى العكس كانت الأحزاب

بحاجة إلى عدد كبير من المتطوعين والمندوبين ولم تميز بين الجنسين في هذا الموضوع إطلاقاً **(رسم بياني رقم 70)**.

رسم بياني رقم 69: هل هناك قواعد لتعزيز التمثيل المتكافئ بين الرجل والمرأة كمراقبين/ات للأحزاب في مراكز الاقتراع؟

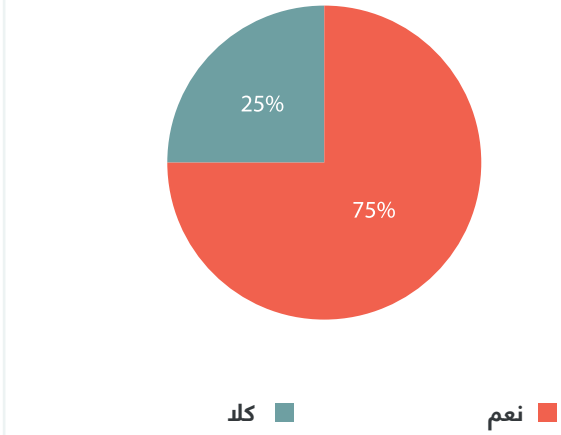

رسم بياني رقم 70: هل توجد فجوة بين الجنسين في مشاركة الرجل والمرأة كمندوبين في مراكز الاقتراع؟

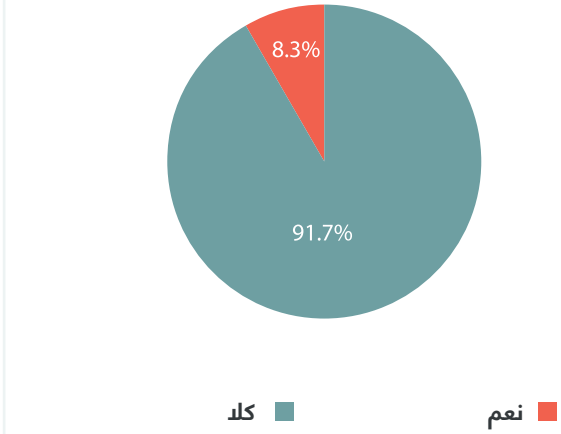

وتبدو المفارقة هنا أنه بالرغم من أن معظم الاحزاب في لبنان تبدي استعداداً لتشجيع زيادة مشاركة المرأة، وهو موقف عززته وشجعته الصكوك الدولية، فإن بعض الأحزاب قد فشل، لأسباب مختلفة، في تنقيح نظمه الأساسية وهياكله الداخلية لتعزيز دور المرأة في القيادة، بالرغم من أنها جميعها تقريباً تدعي بأنها:

- اتخذت خطوات لزيادة وعي المرأة بأهمية التصويت.
- حثت النساء على المشاركة في هياكل وهيئات القيادة الداخلية.
- شجعت النساء على الترشح إلى الانتخابات الداخلية والبرلمانية.
- وتقول جميع الأحزاب أيضا إنها تحلل نتائج التصويت لتقييم فرص نجاح كل من الرجال والنساء لاتخاذ خطوات مستقبلية، غير أن الأقوال لم تقترن بالأفعال كما تشير نتائج الانتخابات ونتائج الاستطلاع.

الفصل الخامس

تجربة مراقبات "لادي" في مراقبة العملية الانتخابية

راقبت "لادي" جميع مراحل العملية الانتخابية معتمدة في اختيار مراقبيها الطويلي وقصيري الأمد على مراعاة النوع الاجتماعي.

وقد وثقت "لادي" بعضاً من تجارب المراقبات للوقوف على الصعوبات التي تتعرض لها النساء بمجرد انخراطهن بالعملية الانتخابية ووضعت لهذه الغاية خطاً ساخناً لتلقي أي حالة طارئة يتعرضن لها، إضافةً إلى التواصل المستمر بمنسقي المناطق للتدخل في حال حصول أي إشكال. واتضح أن العديد منهن تعرضن للعنف من خلال المضايقات الكلامية يوم الانتخابات من قبل مناصرين ومندوبين للأحزاب وحتى من قبل رؤساء الأقلام، مما دفع البعض إلى ترك مراكز الاقتراع خوفاً من التعرض لهن جسدياً.

تعرضت مراقبات "لادي" إلى الضرب المبرح في أكثر من مركز انتخابي لمجرد قيامهن بعملهن الرقابي. ففي دائرة المتن، تعرضت مراقبة للضرب من قبل المندوبين أثناء حصول إشكال داخل قلم الدار البلدي الجديد في المنصورية.

فخلال تصويرها هاتفياً لمخالفة انتخابية من أجل توثيقها، تعرضت للتهديد مما اضطرها إلى ترك مركز الاقتراع خوفاً من التعرض لها. وبعد وصول منسقة المتن لتأمين الحماية لمندوبة "لادي" في المركز، هدد مندوبو الحزب المعني فريق المراقبة وطالبوا المراقبة بحذف الفيديو فوراً.

كما تعرضت مراقبة في صيدا - مركز كفرملك الرسمية - للضرب المبرح من قبل أحد مندوبي الأحزاب بسبب تصويرها لمخالفة عملية تصويت تخرق سرية الاقتراع، كما أخذت رئيسة القلم هاتفها عنوة وحذفت الصورة بالقوة، مما اضطر المراقبة إلى ترك مركز الاقتراع فوراً.

كذلك تعرضت مراقبة "لادي" في مركز النبي شيت حي العقبة - بعلبك الهرمل للضرب والإيذاء، وفي عاليه تمت مصادرة هاتف مراقبة عنوة في مركز الرملية والتعرض لها لفظياً.

الفصل السادس

التوصيات

من الضروري أن تحضر قضايا النساء ضمن أجندة الأطر السياسية والقانونية، على أن يتم ذلك ضمن إصلاح قانوني جوهري في مجلس النواب، ومسار داخلي ضمن الأحزاب اللبنانية ونقاش معمق لهذه القضايا عبر الإعلام، وليس ضمن مقاربة التبنّي العفوي لها. فعلى المجلس النيابي اللبناني المنتخب تعديل عدة مواد متعلقة بقانون الانتخابات 2017/44 من جهة، كما أنه على الأحزاب والنقابات العمل على كسر الصورة النمطية للنساء في العمل السياسي، من خلال تعزيز حضور المرأة في المراكز القيادية، خصوصًا أن كل الأحزاب والنقابات تضم في صفوفها نساء قادرات على تبوء مراكز صنع القرار.

عرض تقرير "لادي" المتعلق بمراقبة الانتخابات النيابية لعام 2022 توصيات من أجل تحسين العملية الانتخابية برمتها، وينعكس تبنيها على تحسين المشاركة السياسية للنساء والرجال من خلال تحسين شفافية وديمقراطية العملية الانتخابية بشكل عام.

ومن أجل تحسين المشاركة السياسية للمرأة في العملية الانتخابية بشكل خاص، تتقدم "لادي" بالتوصيات التالية:

على المستوى القانوني

قانون الانتخابات 2017/44

1. إقرار كوتا نسائية في تأليف اللوائح بنسبة 50% كتدبير موقت لضمان حصول المرشحات على فرص متساوية مع المرشحين الرجال من خلال اعتماد إجراءات تساهم في هذا الأمر، وتعديل المادة 89 لناحية إلغاء الصوت التفضيلي واعتماد اللوائح المغلقة مع ترتيب مسبق للمرشحين (metsys arbez)، بحيث يتم ترتيب المرشحين والمرشحات في اللوائح الانتخابية على طريقة التناوب بين رجل/امرأة وامرأة/رجل، أو اعتماد كوتا نسائية مقاعد محجوزة بنسبة 33% عملاً باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
2. خفض سقف الإنفاق الانتخابي المنصوص عنه في المادة 61 من القانون 2017/44 وإلغاء رسم الترشح المنصوص عنه في المادة 54 المعدلة بتاريخ 2021/11/3 والتي حددت رسم الترشح بثلاثين مليون ليرة لبنانية أو خفضه بشكل كبير للمرشحين والمرشحات مع إمكانية استرداده في حالات معينة.
3. إلغاء الفقرة الثانية من المادة 62 من قانون الانتخابات التي تشرع الرشى الانتخابية وتقوننها تحت مسمّى "المساعدات"، وبالتالي تعطي الأفضلية للمرشحين الذكور من ذوي النفوذ المالي والسياسي الأوسع، ما يعزز سلطة الزعيم الرجل.
4. استحداث مراكز اقتراع كبرى (الميغاسنتر) في الدوائر الانتخابية كافة لتسهيل اقتراع الناخبات وخاصة ذوات الإعاقة والاحتياجات الخاصة والحوامل في أماكن سكنهن وليس أماكن قيدهن.
5. تعديل المادة 85 من قانون الانتخابات ليصار إلى ضمان سرية الاقتراع لجهة أن غالبية أقلام الاقتراع حالياً تضم عدداً قليلاً نسبياً من الناخبين ومن جنس ومذهب واحد، ما يعني سهولة حصر الأصوات بعد فرزها من قبل الماكينات الانتخابية.

قوانين أخرى

1. إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، والسماح للمرأة بإعطاء الجنسية لأولادها وزوجها أسوةً بالرجل.
2. إقرار جميع التشريعات الهادفة إلى تفعيل الحماية القانونية لضحايا كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي تحرمهم وتمنعهم من ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو أي حق أو تحرر من الحقوق والحريات الأساسية على أساس التمييز.

على مستوى هيئة الإشراف على الانتخابات

1. زيادة عدد النساء في كادر هيئة الإشراف على الانتخابات بما لا يقل عن ثلث أعضاء الهيئة.
2. مراعاة المنظور الاجتماعي في نشر الثقافة الانتخابية وكيفية الاقتراع وحقوق الناخبات.
3. ضمان وصول المرشحات بطريقة متساوية وعادلة أسوةً بالمرشحين إلى الوسائل الإعلامية المختلفة.

على مستوى المرشحات

1. انخراط المرأة بالعمل السياسي والاقتصادي لكسب خبرة وبناء شبكات من العلاقات مع الناخبين/ات.
2. وضع استراتيجية للتمويل والوصول إلى الإعلام والتواصل مع الناخبين/ات.
3. التوجه إلى كافة شرائح الناس وعدم حصر دورها فقط بالأمور ذات العلاقة بالأدوار النمطية، والعمل على مواضيع تهم كافة شرائح الشعب وكيفية التشريع ومعرفة بعمل النائب ومسلزماتها وكيفية استخدامها.
4. التحضير المبكر والمنظم للحملات الانتخابية.
5. العمل على وضع فريق كفء للحملة الانتخابية وتدريب المندوبين قبل فترة من الانتخابات.

على مستوى الأحزاب

1. تعزيز مكانة المرأة داخل الحزب وإعطاؤها أدوارا سياسية ريادية غير نمطية من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في النظام الداخلي للأحزاب.
2. إدراج الكوتا الطوعية داخل النظام الداخلي للحزب.
3. اعتماد آلية دعم موحدة للمرشحين والمرشحات من دون التفريق بين الجنسين.

على المستوى الإعلامي

1. العمل على إعطاء حيّزٍ أكبر للمرشحات في المقابلات الإعلامية والبرامج السياسية وتخصيص مساحات غير مدفوعة وتعزيز حضورهن في أوقات الذروة.
2. العمل على توفير تغطية أكبر للنساء بعيداً عن الصور النمطية السلبية.
3. العمل على تسليط الضوء على قضايا العدالة الجندرية التي تطلع الجمهور على وضع النساء في لبنان، وحقوقهن، والتحديات التي تواجههن، وإنجازاتهن.
4. وضع مدونة لأخلاقيات وسائط الإعلام لوضع حد للقوالب النمطية و"الأسئلة الشخصية المعتادة" التي لا توجه إلا إلى للنساء السياسيات والقياديات، واتباع نهج أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في إيصال الرسائل إلى الجمهور.

مدونة لقواعد السلوك تمت تلاوتها على المرشحات قبل استطلاعهن

الموافقة على المشاركة في استبيان للمرشحات للانتخابات النيابية 2022

الهدف:

تقوم "لادي" بهذا الاستبيان مع المرشحات للانتخابات النيابية 2022 من اجل توثيق تجاربهن والبناء عليها. ستساهم المعلومات في الإضاءة على الانتخابات من منظور جندري من خلال مشاركة المرشحات لتجاربهن كما ستساهم في وضع استراتيجيات وخطط عمل مستقبلية بهدف تمكين المرأة السياسي ودعمها في الوصول الى مراكز القرار والعمل على مواجهة الحواجز والتحديات التي تعيق مشاركتها السياسية.

نود دعوتك للمشاركة في هذا العمل من خلال استكمال الاستبيان التالي.

لا توجد مخاطر أو أضرار أو مضايقات معروفة مرتبطة بهذا الاستبيان بخلاف تلك التي نواجهها في الحياة اليومية العادية.

سيتم استخدام المعلومات التي تقدمينها لتعزيز وتحسين المساواة بين الجنسين في لبنان.
لن يتم تقديم أي بدل لك مقابل المشاركة في هذه الدراسة.

سيستغرق إكمال الاستبيان حوالي الـ30 دقيقة من وقتك.

سيتم تسجيل هذه المقابلة بغاية الحرص على دقة المعلومات ولن تستخدم لأي غرض خارج المهمة البحثية.

من خلال الاستمرار في الاستبيان، فإنك توافقين على التالي:

1. لقد تلقيت معلومات كافية عن هذا المشروع.
2. أفهم أن إجاباتي لن يتم الكشف عنها لأي شخص وأن هويتي ستبقى مجهولة. لن يتم كتابة اسمي في الاستبيان ولن يتم الاحتفاظ به في أي سجلات أخرى.
3. عندما يتم الإبلاغ عن نتائج الدراسة، لن يتم تحديد هويتي بالاسم أو بأي معلومات أخرى يمكن استخدامها لاستنتاج هويتي. سيتمكن الباحثون فقط من الوصول لعرض أي بيانات تم جمعها خلال هذا البحث ولكن لا يمكن ربط البيانات بي.
4. أفهم أنه يمكنني الانسحاب من هذا البحث في أي وقت أرغب فيه وأن لدي الحق في تخطي أي سؤال لا أريد الإجابة عليه.
5. لقد علمت أن البحث يلتزم بجميع القواعد الأخلاقية المعترف بها.
6. أفهم أنه إذا كان لدي أي أسئلة إضافية، يمكنني أن أسأل فريق البحث المذكور أدناه.
7. لقد قرأت وفهمت جميع البيانات الواردة في هذا النموذج.
8. أوافق طواعية على المشاركة في هذا المشروع من خلال استكمال الاستبيان التالي

كتاب إلى هيئة الإشراف على الانتخابات
جانب القاضي نديم عبد الملك المحترم،
رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات،
تحية طيبة وبعد،

تقوم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات ""لادي"" بمراقبة الانتخابات النيابية للعام 2022 من منظور جندري للإضاءة على التحديات والانتهاكات التي واجهتها المرشحات، وتحليل الفجوات النوعية والمعوقات المختلفة التي تحد من المشاركة النسائية السياسية في انتخابات 2022 وذلك بهدف تذليل هذه المعوقات.

تهدف المراقبة من المنظور الجندري إلى تقييم وضع المرشحات والناخبات والعاملات في الإدارة الانتخابية في ظل القانون الراهن، وتحديد العوائق التي تحد من مشاركة النساء الفعالة في العملية الانتخابية، كما المساهمة في توجيه الإنتباه إلى النقاط الحرجة في العملية الانتخابية التي قد تؤدي إلى حرمان المرأة من ممارسة حقوقها السياسية. وعليه تود الجمعية طرح بعض الاسئلة على هيئتكم الموقرة استكمالا لتقييمها لمجمل العملية الانتخابية، وللاطلاع على أرائكم في ما يخص موضوع المشاركة النسائية في الانتخابات النيابية 2022.

ما هي نسبة العناصر النسائية العاملة في مكتب الهيئة؟

ما هي المهام المنوطة بالموظفات في الهيئة؟ هل يشغلن مناصب قيادية؟

هل هناك تنسيق بين هيئة الاشراف على الانتخابات والمجتمع المدني أو المنظمات الدولية لدعم مقاربة النوع الاجتماعي؟ كيف

هل بادرت الهيئة إلى حملة تثقيفية مخصصة للناخبات لتشجيعهن على الانتخاب أو لتثقيفهن حول العملية الانتخابية؟

هل توجد حملات خاصة بالنساء الاميات؟

هل تقوم الهيئة بإصدار أية توجيهات للإعلام فيما يخص اعتماد خطاب لا يميز ضد المرشحات على أساس نوعهن الاجتماعي؟

هل تقوم الهيئة بإصدار أي توجيهات للإعلام فيما يخص ضمان حظوظ التغطية المتساوية للمرشحين والمرشحات؟

هل وضعت الهيئة آلية لرصد أية ممارسات عنيفة سواء لفظية أو جسدية ضدّ مرشحات؟ وهل تم رصد أي من هذه الممارسات؟

هل اتخذت الهيئة تدابير من أجل مراقبة أوجه انفاق المرشحين؟

هل اتخذت الهيئة تدابير من أجل مراقبة الدعاية الانتخابية وضمان عدالتها؟

استطلاع عمل المديرية العامة للشؤون السياسية حول النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية

أجرت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات مقابلة مع السيدة فاتن يونس، المديرة العامة لمديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات وعضو الهيئة الوطنية لشؤون المرأة، في 28 تموز 2022 في مكتبها في المديرية، من أجل الوقوف على أبرز ما قامت به الوزارة في مرحلة التحضير وإدارة الانتخابات النيابية على صعيد المساواة بين الجنسين من حيث توزيع المناصب القيادية ورؤساء الأقلام والمساعدين، بالإضافة إلى الاطلاع على التدابير التي اتخذتها الوزارة لمراعاة النوع الاجتماعي والتدريبات والبرامج الخاصة بالنساء في هذه المرحلة.

أشارت السيدة يونس إلى أنها بصفتها المديرة العامة لمديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات، دأبت من خلال مهامها الوظيفية على إعداد وتنفيذ سير العملية الانتخابية وهي من كانت مخولة بالإدلاء بأغلب التصريحات الرسمية والإعلامية والصحافية بتفويض من الوزير في كل ما يتعلق بالشؤون الانتخابية.

كما نوهت بوجود مساواة بين الجنسين في توزيع المناصب القيادية ومواقع صنع القرار في الإدارة الانتخابية، كذلك فيما يتعلق بتكوين فريق العمل المشرف على الانتخابات حيث تقوم المديرية بإعداد المراسيم اللازمة وإرسالها إلى الإدارات والوزارات قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات، ليقوم الموظفون/ات بتعبئة استمارة تتضمن الرغبة أو عدمها في المشاركة، من دون أي تمييز. وأن جميع العاملين في الإدارة الانتخابية قد تلقوا تدريبات حول كافة شؤون الانتخابات تضمنت أقسام خاصة بمراعاة النوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع النساء، خصوصاً الحوامل والمسنين/ات، وأصحاب الهمم.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد قوانين أو تعاميم أو قواعد مكتوبة تعزز تمثيل المساواة بين الجنسين في الإدارة الانتخابية، فإن المديرية كانت قد اتخذت خطوات من ضمنها تعديل إيصال الترشيح للانتخابات حيث تم إضافة تاء التأنيث إلى جميع الخانات وإضافة خانة "الجنس"، مما سمح بإصدار معلومات مصنفة حسب الجنس.

أما فيما يتعلق بوجود مكتب أو وحدة تعنى بشؤون المرأة في المديرية، فتقول المديرة العامة إنه لا يوجد أساساً تقسيم جندري في الهيكل الوظيفي للمديرية، كما تعتبر أنه لا فائدة من وجود مثل هذا المكتب لأنه أساساً لا يوجد أي تمييز بين النساء والرجال في المديرية ويتم التعامل مع أي مخالفة أو عنف بالطريقة نفسها.

وكانت المديرية قد أطلقت قبل الانتخابات الموقع الالكتروني "أين تقترع/ين" الذي يمكّن الناخبين/ات المقيمين/ات في لبنان واللبنانيين/ات المسجلين للاقتراع في الخارج معرفة عنوان مركز وقلم الاقتراع حيث يمكنهم التصويت في الانتخابات النيابية للعام 2022، كما أطلقت حملات تثقيف انتخابي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حاولت من خلالها الوصول الى جميع الناخبين/ات لحثهم على الاقتراع، إلا أنه لم تخصص حملات تستهدف فيها النساء فقط بسبب الميزانية المحدودة.

المراكز التي تم استطلاع آراء الناخبات فيها (يتم التأكد من أسماء المراكز)

الدائرة الصغرى	المراكز
الشوف	مبنى البلدية الجديد في المشرف
الشوف	المدرسة الرسمية في الجية
الشوف	المدرسة المتوسطة الرسمية في الناعمة
الشوف	المبنى الجديد لبلدية الدامور
الشوف	المدرسة الفنية المهنية في الدامور
صيدا	مدرسة الاصلاح
صيدا	مدرسة رسمية
صيدا	مدرسة الايمان صيدا
صيدا	مدرسة رسمية تكملية البنات
صيدا	حي القناية
بعلبك الهرمل	مدرسة الرام الرسمية
بعلبك الهرمل	مدرسة اللبوة الرسمية
بعلبك الهرمل	متوسطة قرحة الرسمية
بعلبك الهرمل	حسينية بلدة المشمشة
بعلبك الهرمل	مدرسة شعت الرسمية
طرابلس، المنية - الضنية	مدرسة الروضة الرسمية
طرابلس، المنية - الضنية	قاعة جامع الدهيبي
طرابلس، المنية - الضنية	تكميلية المقالع الرسمية
طرابلس، المنية - الضنية	ثانوية الملعب الزاهرية
طرابلس، المنية - الضنية	روضه ديرعمار
بعبدا	مدرسة الليلكي الرسمية المختلطة
البقاع	مدرسة عين عرب
البقاع	مدرسة عزة الرسمية
البقاع	ثانوية جب جنين الرسمية
البقاع	ثانوية غزّة المختلطة
البقاع	ثانوية حوش الحريمة الرسميّة

الدائرة الصغرى	المراكز
البقاع	الثانوية الرسميّة في المرج
البقاع	ثانوية القرعون الرسميّة
حاصبيا	مدرسة الكفير الرسمية
حاصبيا	مدرسة شويا الرسمية
حاصبيا	مدرسة البنات الرسمية
حاصبيا	مدرسة عين قنيا الرسمية
حاصبيا	مدرسة ميمس الرسمية
جبيل - كسروان	صالة كنيسة مار جرجس
جبيل - كسروان	المدرسة الاسقفية الاولى كفرياسين
جبيل - كسروان	دار بلدية طبرجا
جبيل - كسروان	بلدية البوار
جبيل - كسروان	صالة كنيسة مار يعقوب
عكار	تكميلية حلبا الرسمية
عكار	دار كنيسة حكر الشيخ طابا
عكار	مدرسة جديدة الجومة التكميلية الرسمية
عكار	تكميلية حلبا الرسمية
بيروت الثانية	مدرسة علي بن ابي طالب
بيروت الثانية	مدرسة راس النبع الرسمية
بيروت الثانية	خالد بن الوليد الحرج
بيروت الثانية	رمل الظريف
بيروت الثانية	ثانوية المقاصد الاسلامية للبنات شارع حمد طباره
صور	حسينية النساء ارزون
الكورة	مدرسة دده الرسمية
الكورة	مدرسة بترومين الرسمية
الكورة	مدرسة خليل سالم الرسمية
الكورة	مدرسة أميون الرسمية
الكورة	مدرسة برسا الرسمية
زحلة	متوسطة حوش الامراء

الدائرة الصغرى	المراكز
زحلة	ابتدائية برالياس الرسمية
زحلة	ثانوية تعلبايا الرسمية
زحلة	متوسطة سعدنايل الرسمية
زحلة	متوسطة برالياس الرسمية
بعبدا	مدرسة الليلكي مركز
المتن	مركز انتخاب ثانوية البنات الرسمية
المتن	بلدية برج حمود
المتن	ثانوية البنات
المتن	مدرسة سن الفيل

Sodeco, Petro Trad St.,
Sodeco 7 Bldg., 5th Fl.,
Beirut, Lebanon
+961 1 333713/4
info@lade.org.lb
lade.org.lb